963+

الجمعة 19 حزيران /يونيو 2026 | العدد 65

www.963media.com

طفل سوري يبرمج المستقبل

12

العودة المؤجلة

السوريين خارج الحدود 02

أين تذهب الأوراق النقدية القديمة؟ 9

هل التقط «صانع القرار» رسالة الحبتور؟ 10

اللاجئ وإخوانه

اللاجئ شخص أُجبر على مغادرة بلده لأنه يواجه خطراً جدياً على حياته أو حريته أو سلامته، بسبب الحرب أو الاضطهاد أو العنف أو الانتماء السياسي أو الديني أو القومي أو الاجتماعي، ولا يستطيع أو لا يريد العودة خوفاً من هذا الخطر. جوهر صفة اللاجئ ليس الفقر وحده ولا البحث عن فرصة أفضل، بل فقدان الحماية داخل الوطن والحاجة إلى حماية بلد آخر.

الفرق الأساسي بين المصطلحات هو مكان الحركة وسببها ووضعها القانوني. اللاجئ يعبر حدود بلده هرباً من خطر، ويصبح مشمولاً بالحماية الدولية. أما النازح، أو النازح داخلياً، فهو أجبر أيضاً على ترك بيته بسبب حرب أو كارثة أو عنف، لكنه بقي داخل حدود دولته، لذلك تبقى مسؤوليته القانونية الأولى على دولته، لا على دولة مضيفة .

المهاجر مصطلح أوسع: هو من ينتقل من مكان إلى آخر، غالباً عبر الحدود، وقد يكون قراره طوعياً لأسباب عمل أو دراسة أو لمّ شمل أو تحسين المعيشة، وقد لا يكون فاراً من اضطهاد مباشر. أما طالب اللجوء فشخص وصل إلى بلد آخر وطلب الاعتراف به كلاجئ، لكن ملفه لم يُحسم بعد؛ فإذا قُبل طلبه صار لاجئاً، وإذا رُفض يخضع لقوانين الهجرة في البلد المعني.

الحماية الدولية تعني أن المجتمع الدولي، عبر الدول والمؤسسات المختصة، يتدخل لحماية شخص لا تستطيع دولته أو لا تريد حمايته. تشمل هذه الحماية حق البقاء، الوصول إلى إجراءات عادلة، المساعدة الأساسية، واحترام الكرامة والحقوق. أما عدم الإعادة القسرية فهو مبدأ أساسي يقول إن أي دولة لا يجوز أن تعيد شخصاً، لاجئاً كان أو طالب لجوء، إلى مكان قد يتعرض فيه للقتل أو التعذيب أو الاضطهاد أو الخطر الجسيم.

بين هذه المصطلحات، أيها يليق بالسوري اليوم، في اليوم العالمي للاجئين؟

السوريون خارج الحدود.. من الاستجابة الإنسانية إلى التحول البنيوي

عمار زيدان

تحولت قضية اللجوء السوري خلال السنوات الماضية إلى واحدة من أكبر حركات النزوح واللجوء في التاريخ المعاصر، متجاوزةً حدود البعد الإنساني لتصبح ملفاً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً معقداً، ترك تأثيرات عميقة على دول الجوار والمنطقة والعالم على حد سواء.

وخلال أكثر من عقد من الزمن، لم يعد السوريون في بلدان اللجوء مجرد فئة تبحث عن الحماية المؤقتة، بل أصبحوا جزءاً من المشهد الديموغرافي والاقتصادي والاجتماعي في العديد من الدول المستضيفة.

وبرزت تحديات عديدة للاجئين السوريين من أهمها ما تتعلق بالاندماج، وسوق العمل، والتعليم، والهوية، إضافة إلى انعكاسات اللجوء على السياسات الداخلية للدول المضيفة. وفي الوقت نفسه، تحولت قضية اللاجئين إلى محور رئيسي في النقاشات السياسية والانتخابية بعدد من الدول، لا سيما في أوروبا، حيث ارتبطت بقضايا الهجرة والأمن والهوية الوطنية ومستقبل سياسات الحدود.

وتبنت بعض الدول خلال السنوات الماضية مقاربات تقوم على إدماج اللاجئين ضمن الأطر القانونية والاقتصادية والاجتماعية، فيما فضلت دول أخرى اتباع سياسات أكثر تحفظاً أو تقييداً، مدفوعة باعتبارات اقتصادية أو أمنية أو ديموغرافية. وقد أدى هذا التباين إلى نشوء تجارب مختلفة للاجئين السوريين، تعكس طبيعة السياقات السياسية والقانونية في كل دولة.

يقول الباحث في مركز عمران للدراسات أيمن الدسوقي، إن دول العالم تأثرت بدرجات متفاوتة بارتدادات ماحدث في سوريا وتداعياته، ولا سيما في ما يتعلق بقضية اللجوء السوري التي تحولت إلى أحد أبرز التحديات الإقليمية والدولية خلال السنوات الماضية.

ويضيف لـ"963+": أنه في البداية ركزت استجابات الدول المضيفة على الجوانب الإنسانية والأمنية، من خلال توفير الحماية والمساعدات الأساسية للاجئين وضبط التداعيات الأمنية المحتملة. إلا أن استمرار الأزمة وتزايد أعداد اللاجئين فرضا على هذه الدول مراجعة سياساتها وتطوير أدواتها للتعامل مع واقع اللجوء طويل الأمد.

ومع مرور الوقت، لم يعد اللجوء السوري مجرد حالة إنسانية مؤقتة، بل تحول إلى ظاهرة مجتمعية وثقافية ذات أبعاد متعددة. وقد تجلى ذلك في التمركز الجغرافي للاجئين ضمن أحياء ومناطق محددة، وظهور أنماط ثقافية واستهلاكية ودينية تعكس حضور المجتمع السوري في دول اللجوء، بحسب الدسوقي.

ويرى الباحث في مركز عمران للدراسات أن مقاربات الدول تفاوتت في التعامل مع هذا التحدي. فقد اتجهت بعض الدول، ولا سيما الأوروبية، إلى تبني سياسات شاملة لتعزيز الاندماج الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للاجئين، عبر توفير فرص العمل، وبرامج تعليم اللغة والتعليم العام، وفتح مسارات للحصول على الجنسية والإقامة الدائمة، ضمن أطر قانونية ومؤسسية داعمة للاندماج.

ويؤكد الدسوقي أن بعض الدول الأخرى اتسمت سياساتها بدرجات متفاوتة من التشدد تجاه مشاركة اللاجئين في الحياة الاقتصادية والمجتمعية، استناداً إلى مخاوف مرتبطة بتأثيرات اللجوء على الاقتصاد الوطني وسوق العمل والتوازنات الاجتماعية. ويظهر ذلك بصورة خاصة في حالتي لبنان والعراق، حيث انعكست هذه المخاوف على طبيعة السياسات والإجراءات الناظمة لوجود اللاجئين واندماجهم في المجتمع.

ويرى المتخصص في قضايا الهجرة واللجوء مجدي الكرباعي في تصريحات لـ"963+"، أن ما نشهده اليوم لم يعد مجرد امتداد لأزمة إنسانية في سوريا بدأت عام 2011، بل تحوّل بنيوي عميق انتقل فيه الوجود السوري في المنفى من حالة استجابة طارئة إلى واقع هيكلي راسخ أعاد تشكيل المجتمعات والاقتصادات والسياسات في دول الجوار وأوروبا. ففي السنوات الأولى للأزمة ساد منطق الإغاثة العاجلة، مع افتراض أن اللجوء مؤقت وأن العودة قريبة، إلا أن استمرار الصراع أرسى واقعاً طويل الأمد.

ويرجع الكرباعي هذا التحول إلى ثلاثة عوامل رئيسية. أولها العامل الديموغرافي، حيث نشأ جيل كامل من السوريين داخل منظومات التعليم والحياة الاجتماعية في دول اللجوء، ما أفرز هويات مركبة تجمع بين الانتماء إلى بلدان الاستقبال والجذور السورية. وثانيها العامل الاقتصادي، إذ انتقل كثير من السوريين من موقع متلقي المساعدة إلى فاعلين اقتصاديين منخرطين في أسواق العمل والمشروعات الصغيرة، بما خلق روابط متينة مع الاقتصادات المحلية. أما العامل الثالث فيتمثل في انسداد الأفق السياسي وتراجع فرص العودة الآمنة والطوعية.

ويشير إلى أن الدول المجاورة لسوريا اتخذت تداعيات اللجوء من خلال مسارات مختلفة. ففي تركيا تحوّل الملف من قضية إنسانية إلى موضوع سياسي داخلي يرتبط بالنقاشات الانتخابية وقضايا الاندماج والترحيل، رغم استمرار مساهمة السوريين في قطاعات اقتصادية متعددة. وفي لبنان، تداخل ملف اللجوء مع الأزمات السياسية والاقتصادية والطائفية، ما أدى إلى تصاعد السياسات التقييدية والتوترات الاجتماعية. أما الأردن، فقد اعتمد مقاربة أكثر مؤسساتية عبر خطط الاستجابة الوطنية وتنظيم سوق العمل، مع استمرار الضغوط على الموارد والخدمات. وفي العراق، ولا سيما إقليم كردستان، تراوحت التجربة بين الاستقرار النسبي والاندماج المحدود من جهة والهشاشة السياسية من جهة أخرى.

ويختتم الكرباعي حديثه بالقول إن أزمة اللجوء والنزوح التي مرت بها سوريا لم تكن مجرد حركة نزوح طويلة الأمد، بل شكلت اختباراً عميقاً لهشاشة المنظومات السياسية والقانونية والاجتماعية في المنطقة الأوروبية والمتوسطية، وأعادت تعريف مفاهيم الحدود والحماية والاندماج بصورة ستبقى آثارها لعقود قادمة.

لم تتحول العودة إلى سوريا لخيار آمن وتلقائي بعد!

معاذ الحمد

شكّل سقوط نظام بشار الأسد في 8 ديسمبر 2024 تحولًا سياسيًا مهمًا في سوريا وأثار توقعات بعودة واسعة للاجئين، إلا أن الواقع أظهر أن انتهاء النظام لم يُنهِ أسباب النزوح، إذ ما تزال البيئة الأمنية والاقتصادية والخدمية والقانونية غير مهيأة لعودة آمنة وكريمة، فيما تؤكد الأمم المتحدة والمنظمات الحقوقية استمرار هشاشة الوضع الانتقالي وتعدد العقبات، أبرزها السكن والملكية والعدالة والمفقودون وضعف الخدمات، ما يجعل العودة الجماعية المستقرة غير ممكنة حتى الآن.

العودة ليست قراراً سياسياً فقط

تؤكد المفوضية السامية لشؤون اللاجئين أن العودة يجب أن تكون طوعية وآمنة وكريمة، لكن في سوريا يواجه اللاجئون دمار المنازل وضعف فرص العمل وتدهور الخدمات واستمرار المخاوف الأمنية وفقدان الحقوق، ما يجعل العودة غير مهيأة فعليًا .

وفي هذا السياق، يقول الخبير الأممي والمختص بالإعلام الإنساني محمد الحواري لـ"963+" إن سقوط نظام الأسد يمثل تحولاً سياسياً مهماً، لكنه لا يشكل تلقائياً مؤشراً لعودة آمنة أو تلقائية لعدد كبير من اللاجئين، موضحاً أن قرار العودة لا يرتبط فقط بتغير السلطة، بل بمدى القدرة على استعادة حياة مستقرة وآمنة.

تتمثل أبرز عوائق العودة الجماعية، بحسب الحواري، في تضرر أو فقدان المساكن، محدودية فرص العمل، ضعف الخدمات الأساسية، واستمرار المخاوف الأمنية، إضافة إلى قضايا الملكية والوثائق والمفقودين، وهي عوامل حاسمة في قرار العودة.

ويضيف: تتطلب العودة الطوعية والكريمة توفر الأمن والاستقرار، وسكن مناسب، وفرص عمل، وخدمات موثوقة، مع حماية الحقوق القانونية ومعرفة مصير المفقودين، إلى جانب إعادة بناء النسيج الاجتماعي الذي تضرر بشدة، فيما تبقى البيئة الأمنية غير مستقرة رغم انتهاء حكم الأسد، ما يجعل نجاح العودة مرتبطًا بالاستقرار الفعلي لا بعدد العائدين فقط.

الأمن والعدالة... شرط أساسي للعودة

لا تزال المنظمات الحقوقية تؤكد أن ملف الأمن لم يُحسم بعد، في ظل استمرار مخاطر الاحتجاز التعسفي والانتهاكات وضعف سيادة القانون.

وفي هذا الإطار، يقول أستاذ القانون والسياسات الخارجية في باريس وأوروبا، الدكتور محي الدين الشحيمي لـ"963+"، إن قضية المفقودين السوريين نتيجة جرائم نظام الأسد المخلوع تمثل "الأولوية الفريدة" للنظام الجديد وإدارته الحالية، مشيراً إلى أن مسارات محاسبة مسؤولي النظام السابق تتخذ أشكالاً متعددة على المستويين المحلي والدولي.

ويوضح الشحيمي أن عدداً من الدول الأوروبية، مثل ألمانيا وفرنسا وهولندا، اعتمدت مبدأ الولاية القضائية العالمية لمحاسبة النظام السابق، بما يشمل محاكمة مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية بغض النظر عن مكان ارتكابها، مع صدور مذكرات اعتقال وإدانات بحق ضباط سابقين، كما أشار إلى إنشاء هيئات للعدالة الانتقالية للتحقيق في الانتهاكات وجمع الأدلة وملاحقة المسؤولين الفارين بالتعاون الدولي، مؤكداً أن ملف المفقودين، الذي يُقدَّر بين 113,218 و177 ألف شخص، يبقى من أبرز العوامل المؤثرة في قرارات العودة.

العودة ليست تلقائية رغم التحولات

ورغم استمرار العقبات، شهدت سوريا منذ سقوط النظام السابق حركة عودة ملحوظة. ويقول المحامي والمحاضر في مجال اللاجئين أشرف ميلاد لـ"963+" إن قضية العودة الطوعية للاجئين السوريين لا يمكن اعتبارها مؤشراً على عودة تلقائية وآمنة، مشيراً إلى أن بعض اللاجئين عادوا بالفعل، لكن الأعداد تبقى محدودة مقارنة بالتوقعات، حيث تُقدّر بعض التفاهمات بعودة نحو مليون سوري، وهو رقم لا يعكس الحجم الحقيقي المتوقع.

ويضيف ميلاد: الحكومة الحالية لا تركز على عودة جميع اللاجئين بل على فئات محددة ممن تمكنوا من الاندماج، بينما تبقى شروط العودة الأساسية كالأمن والسكن والعمل والخدمات غير مكتملة في كثير من المناطق، مشيراً إلى أن العودة خيار فردي قد لا يختاره الكثيرون بعد استقرارهم في دول اللجوء، كما أوضح أن المفوضية تركز على دول اللجوء بينما تقدم وكالات أممية أخرى دعماً خدمياً لتشجيع العودة رغم استمرار ضعف مقومات الاستقرار.

السكن.. العقبة الأكبر

تؤكد المفوضية السامية لشؤون اللاجئين أن السكن يمثل أبرز عائق أمام العودة، إذ إن ٪80 من الأسر تضررت منازلها و٪36 تعتبر غياب السكن السبب الرئيس لعدم العودة، مع امتلاك ٪20 فقط وثائق ملكية وتقدير كلفة إعادة الإعمار بـ216 مليار دولار، كما تشير إلى أن العودة تتطلب توفر العمل والخدمات الأساسية، بينما تعمل ٪58 فقط من المستشفيات و٪23 من مراكز الرعاية الأولية، ما يجعل العودة محفوفة بالمخاطر رغم التحسن الأمني النسبي. وسجلت سوريا عودة نحو 1.6 مليون شخص بين ديسمبر 2024 وأبريل 2026 وفق بيانات المفوضية.

وفي سياق متصل، يقول المحامي أشرف ميلاد إن بعض التفاهمات تشير إلى عودة نحو مليون لاجئ، لكنه شدد على أن العودة تبقى فردية وغير شاملة، وأن الكثيرين استقروا في بلدان اللجوء وأسسوا حياة جديدة.

وسجلت دول أوروبية تراجعاً في طلبات اللجوء، ما يعكس تغيراً في اتجاهات الهجرة، دون أن يعني توفر شروط العودة الآمنة للجميع.

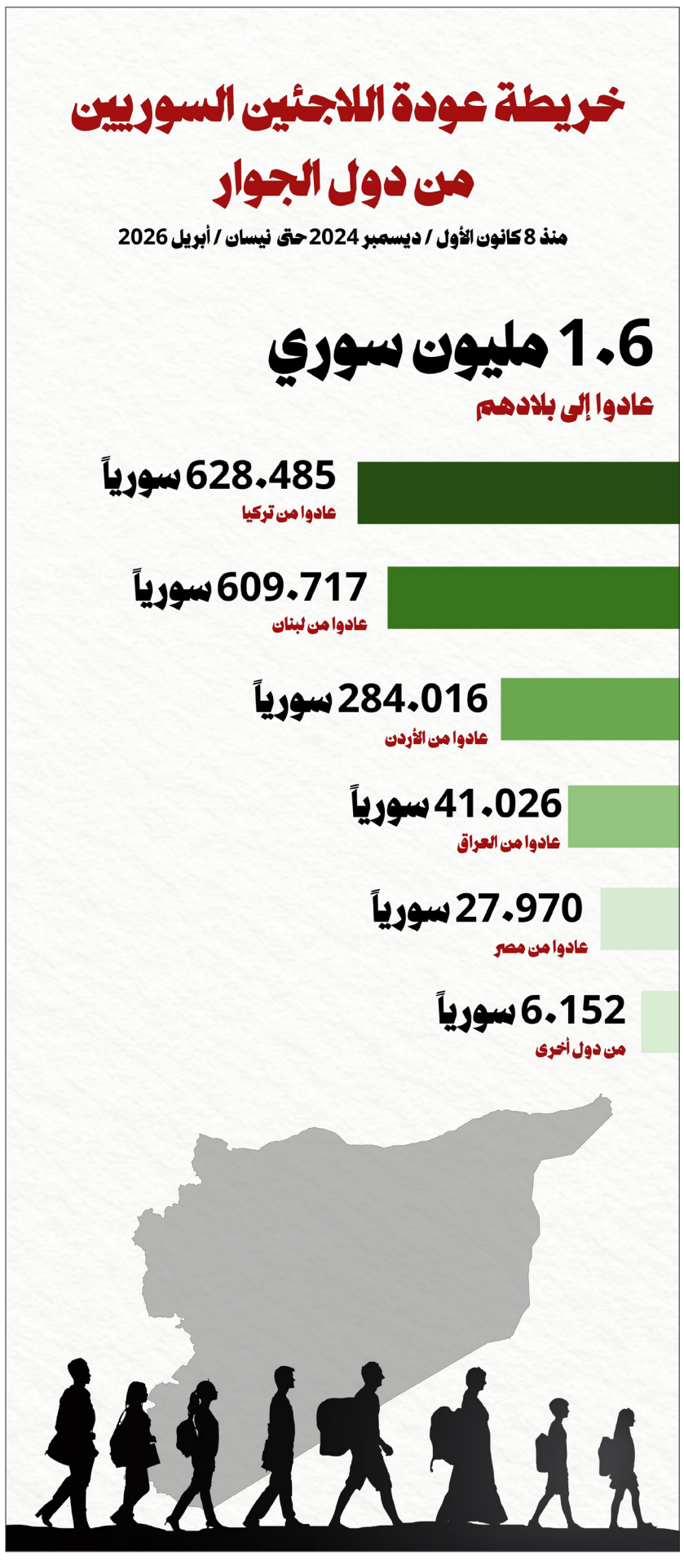

دور الشتات في إعادة بناء البلاد

أحمد الجابر

تشهد قضية اللاجئين السوريين مرحلة متناقضة بين انفتاح سياسي واقتصادي متزايد على دمشق، من خلال توسع العلاقات التجارية الأوروبية ومشاركات اقتصادية دولية، وبين استمرار تحذيرات الأمم المتحدة من هشاشة التعافي وتدهور الأوضاع الإنسانية ونقص التمويل الإغاثي.

ووفق بيانات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين عاد أكثر من 1.6 مليون سوري منذ ديسمبر 2024، بينما ما زالت عودة ملايين آخرين محل جدل بين دعوات أوروبية للتشجيع على العودة الطوعية وتحفظ دولي على أي عودة سريعة قد تهدد الاستقرار، ما يبقي ملف العودة وإعادة الإعمار معلقاً ومعقداً.

يقول درويش خليفة، الكاتب والسياسي، في حديثه لـ"963+"، إن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين رأت في تحديثها الصادر في أيار/مايو 2026 أن أوضاع حقوق الإنسان والأمن في سوريا لم تشهد تغييراً جوهرياً دائماً يبرر تفعيل "بنود التوقف العام" وفق المادتين 1C(5) و1C(6) من اتفاقية اللاجئين، التي تتيح إنهاء صفة اللجوء لمن حصلوا عليها قبل ديسمبر 2024. ويضيف أن المفوضية حذرت من أن هشاشة التعافي وإعادة الإعمار قد تجعل العودة الواسعة والسريعة للاجئين عاملاً مهدداً للاستقرار داخل البلاد.

ويشير خليفة إلى أن المؤشرات الأمنية لا تزال غير مطمئنة بشأن العودة المستدامة، في ظل استمرار الهشاشة الأمنية والاقتصادية، مرجحاً استمرار هذا الواقع حتى نهاية المرحلة الانتقالية. ويرى أن عودة اللاجئين تبقى مشروطة بدرجة تحقق الاستقرار، فيما يدفع كثير من السوريين في أوروبا إلى شراء عقارات في دمشق وحلب كاستثمار ودعم لعائلاتهم وضخ للعملة الأجنبية، ما يعكس استمرار ارتباطهم بوطنهم رغم الانتهاكات السابقة وتراكمات العقد ونصف العقد الماضيين.

وفي المقابل، ينوه خليفة إلى احتمال اتساع الفجوة بين الأجيال السورية الجديدة في أوروبا والواقع داخل سوريا بسبب نشأتهم في بيئات حقوقية مختلفة قد تصطدم بهشاشة الحريات أو غياب تشريعات رادعة للطائفية والانتهاكات. ويؤكد أن غياب محاكمات داخلية لجرائم سوريا مقارنة بأوروبا يعزز اهتمام الشتات بالملف الحقوقي لمنع عودة الاستبداد، داعياً إلى آليات مؤسسية تربطهم بوطنهم وتستثمر خبراتهم وشبكاتهم في إعادة الإعمار مستقبلاً ضمن رؤية وطنية شاملة.

من جانبه، يقول الدكتور أحمد هارون، مدير مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية لـ"963+"، إن مستقبل عودة اللاجئين السوريين أو استقرارهم في الخارج يتحدد وفق مجموعة عوامل أساسية، أبرزها سياسات الدول المضيفة وقوانينها تجاه المهاجرين، إضافة إلى الوضع القانوني لكل لاجئ، ومستواه التعليمي والمهني، وقدرته على الاندماج أو الحصول على فرص عمل مستقرة، متوقعاً أن تعود نسبة لا تقل عن 50٪ من إجمالي نحو ستة ملايين لاجئ إلى سورياً.

ويضيف هارون أن التقديرات تشير إلى أن نحو ثلاثة ملايين شخص سيستمرون في العيش خارج البلاد، ما يجعلهم قوة اقتصادية محتملة يمكن أن تسهم في دعم الاقتصاد السوري عبر تحويلات مالية منتظمة بالعملة الصعبة، فضلاً عن دورهم في تمويل أسرهم والمساهمة غير المباشرة في الاستقرار المعيشي.

ويرى أن هذا الدور يمكن أن يتعزز بشكل أكبر في حال تبني الحكومة تشريعات استثمارية مرنة ومحفزة، تشمل إعفاءات ضريبية، وتسهيلات ائتمانية، وقوانين تشجع على الاستثمار في قطاعات حيوية، ما قد يجذب السوريين في الخارج إلى جانب مستثمرين عرب وأجانب.

ويشير إلى أن تأثير الشتات السوري لا يقتصر على الجانب الاقتصادي فقط، بل يمتد إلى المجالين الاجتماعي والسياسي، من خلال تشكيل جمعيات ومنتديات وهيئات في بلدان اللجوء تساهم في الحوار والدعم وربط الجاليات بالوطن.

كما يلفت إلى أن مسألة الإنتماء والهوية تبقى أكثر رسوخاً لدى الأجيال الأكبر سناً، بينما قد يواجه الأطفال الذين نشأوا خارج سوريا تحديات في الارتباط المباشر بالوطن، رغم دور الأسرة في نقل اللغة والعادات والقيم.

اقتصاد اللجوء والعودة

مع تراجع التمويل الدولي، يبرز "اقتصاد اللجوء والعودة" كفرصة لتحويل اللاجئين إلى قوة إنتاجية تدعم إعادة الإعمار، رغم التحديات التي يواجهها العائدون، كما في تجربة كرم العائد من ألمانيا. ويأتي ذلك في ظل وجود أكثر من ستة ملايين لاجئ سوري مسجل منذ عام 2011، إضافة إلى ملايين السوريين المقيمين في أوروبا وتركيا ودول الخليج.

يقول الدكتور عادل غانم، خبير السياسات التنموية واقتصاديات النزاع، في تصريح لـ"963+": إن السوريين في الخارج يشكلون "الممول الأكبر" لصمود الداخل عبر التحويلات المالية، نافياً اعتبارهم عبئاً اقتصادياً، ومشيراً إلى أنهم أسسوا أكثر من 15 ألف شركة في تركيا، فيما تبلغ تحويلاتهم السنوية إلى سوريا بين 3.5 و4 مليارات دولار، تغطي احتياجات نحو 70٪ من الأسر، كما أسهم وجودهم في رفع تسجيل الشركات الصغيرة بالمحافظات التركية المضيفة بأكثر من 15٪.

ويقول الدكتور سامر الخطيب، الباحث في الاقتصاد التنموي المقيم في ألمانيا، في تصريح لـ"963+": إن اللاجئ السوري عامل ومدخر وصاحب مشروع محتمل، لكن القيود القانونية تحد من إنتاجيته، مشيراً إلى أن 62٪ من السوريين المشاركين في برامج الاندماج أصبحوا مساهمين في النظام الضريبي بعد خمس سنوات، فيما تجاوزت نسبة اندماجهم في سوق العمل 55٪، مع انتقال آلاف منهم إلى تأسيس مشاريع تجارية وخدمية وتقنية.

وتشكل التحويلات المالية من الخارج أحد أهم مصادر الدخل للاقتصاد السوري، رغم وصول معظمها عبر قنوات غير رسمية، فيما تستفيد منها أكثر من 40٪ من الأسر لتغطية احتياجاتها الأساسية وتحريك الأسواق المحلية.

وتقول سميرة، أم لثلاثة أبناء يقيمون في هولندا، في تصريح لـ"963+": إن ابنها يرسل لها 100 يورو شهرياً تؤمن بها معيشتها وتدخر جزءاً منها، لكنها تخشى أن تؤثر العودة على مستقبله.

ولا تقتصر مساهمة اللاجئين السوريين على التحويلات المالية، بل تشمل خبرات مهنية اكتسبوها في قطاعات حيوية.

ويقول المهندس لؤي درويش، المتخصص في سياسات التعمير وعضو إحدى شبكات البحث التنموي الدولية، في تصريح لـ"963+": إن سوريا تحتاج إلى نحو 100 ألف مهندس خلال العقد المقبل، ربعهم يقيمون في أوروبا والخليج وكندا، مؤكداً أن التحدي يكمن في توفير بيئة تشجعهم على العودة، فيما تُظهر استطلاعات أن غياب فرص العمل وانهيار القطاع المصرفي من أبرز معوقات العودة.

ورغم بدء عودة سوريين من تركيا ولبنان منذ مطلع 2025، ما تزال بيئة العمل تعيق اندماجهم اقتصادياً. ويقول محمد (43 عاماً)، صناعي عاد من مصر إلى ريف دمشق، في تصريح لـ"963+": إن الكهرباء وتعقيد الإجراءات وارتفاع تكاليف التشغيل تعرقل الاستثمار.

ويرى الخبير الاقتصادي الدكتور وائل مصطفى، المتخصص في اقتصاديات ما بعد النزاع، في تصريح لـ"963+": أن العائدين يجب أن يُنظر إليهم كفرصة استثمارية لما يحملونه من رأس مال وخبرات، مؤكداً أن نجاح ذلك مرهون بتوفير بيئة جاذبة، وإلا ستواجه سوريا موجة هجرة جديدة للكفاءات ورؤوس الأموال.

وتقدّر هيئات تنموية تكلفة إعادة إعمار البنية التحتية في سوريا بأكثر من 400 مليار دولار، ما يجعل "اقتصاد العودة" خياراً أساسياً للتعافي.

وتقول الدكتورة لمياء رستم، الباحثة في الاقتصاد الإقليمي وشؤون الهجرة، في تصريح لـ"963+": إن ذلك يتطلب الانتقال من إغاثة اللاجئين إلى الاستثمار في العائدين عبر قوانين جاذبة، وتمويل ميسر، وضمانات قانونية، موضحة أن عودة 100 ألف عائلة بمدخرات متوسطة قد تضخ نحو نصف مليار دولار في الأسواق، ومحذرة من أن غياب هذه التسهيلات سيدفع العائدين إلى الهجرة مجدداً بدلاً من المساهمة في إعادة البناء.

أدب اللجوء السوري

هل يعود الإنسان من المنفى أم يعود المنفى معه؟

رامي شفيق

لا يقتصر اللجوء على مغادرة الوطن، بل يعني فقدان الانتماء والذاكرة والطمأنينة، وقد غدا اللجوء السوري تجربة وجودية انعكست بوضوح في الأدب، الذي لم يكتفِ بتوثيق الحرب والاقتلاع، بل تناول آثار المنفى في الهوية والعلاقة بالوطن، فجعل من اللجوء موضوعًا أدبيًا مستقلًا يحفظ الذاكرة ويطرح أسئلة الحنين والانتماء والعودة، متسائلًا عمّا إذا كانت العودة إلى الوطن تكفي لترميم ما خلّفه المنفى في الروح.

ويقول الكاتب والأديب السوري محمود الوهب لـ"963+" إن المنفى السوري اختلف عن الماضي، إذ أصبح في كثير من الحالات خياراً اضطرارياً مؤقتاً ارتبط بالأمل في سقوط النظام، لكنه ظل تجربة قاسية يطغى عليها الخوف من الاعتقال أو القتل والتهجير القسري.

ويضيف أن وسائل التواصل أبقت المنفي على صلة بوطنه، فيما يرى أن الأدب لا يولد من الانفعال المباشر، بل يحتاج إلى زمن تتخمر فيه التجربة حتى تتحول إلى عمل إبداعي ناضج، مؤكداً أن معاناة السوريين ستظل مادة للأدب سنوات طويلة.

ويقول الكاتب السوري محمد زعل السلوم لـ"963+" إن أدب اللجوء السوري تجاوز توثيق الحرب ليصبح محاولة لفهم التحولات التي أصابت الإنسان السوري في علاقته بالمكان والهوية والذاكرة.

ويوضح أن المنفى تحوّل مع مرور الوقت من ظرف خارجي إلى حالة نفسية وثقافية، وأصبح عنصراً فاعلاً في تشكيل اللغة والأسلوب والرؤية الأدبية، حيث تتأرجح الكتابة بين الحنين والخوف، وبين الرغبة في العودة والقلق من تغيّر الوطن وأبنائه.

ويلفت إلى أن السؤال حول ما إذا كانت كتابة المنفى تنتهي عندما تصبح العودة ممكنة يظل مطروحاً، موضحاً أن الجواب ليس بالضرورة. فبحسب رأيه، يترك المنفى أثره العميق في الإنسان فقد يعود الجسد إلى الوطن، لكن التجربة تبقى جزءا من الذاكرة والكتابة والهوية.

ويؤكد زعل السلوم في ختام تصريحاته أن أدب اللجوء السوري سيظل حاضراً بوصفه شهادة أدبية وإنسانية على واحدة من أكبر تجارب التهجير في تاريخ السوريين المعاصر.

أدب اللجوء ليس أدب الرحيل عن المكان، بل أدب التحولات التي يتركها المنفى في الإنسان، حتى عندما تصبح العودة ممكنة

في المقابل، يذهب المفكر السوري الكبير بدر الدين عرودكي، في حديثه لـ"963+"، إلى أن السؤال المطروح ينطلق أساساً من افتراض وجود نتاج أدبي سوري مكتمل الملامح، يستحق ـ أو يفرض ـ تصنيفه ضمن إطار "أدب اللجوء السياسي".

ويقول المدير العام المساعد السابق لمعهد العالم العربي في باريس، فاروق مردم بك عرودكي، لـ"963+" إن المنفى لا يقتصر على تغيير المكان، بل يشكل تجربة تغيّر اللغة والذاكرة والعلاقات ومعنى الوطن، ما يثير تساؤلات حول ما إذا كانت كتابة المنفى تنتهي بإمكان العودة أم يبقى المنفى راسخاً في الإنسان حتى بعد رجوعه.

يقول عرودكي إن دراسة أدب اللجوء تقتضي أولا إعادة تعريف مفهومي اللجوء والمنفى، ولا سيما في الحالة السورية، مشيرًا إلى أن كثيرًا من السوريين عاشوا "منفىً داخل الوطن" خلال عقود حكم النظام الأسدي، ما يستدعي التمييز بين المنفى الداخلي والخارجي قبل الخروج باستنتاجات حول هذه التجربة.

ويؤكد عرودكي أن الحكم على أدب المنفى يجب أن يسبقه تقييم نقدي جاد يميز بين ما يُعد أدباً وما لا يُعد كذلك، مع بحث مفاهيم مثل "اللغة المكسورة" و"الهوية الممزقة" بعيداً عن التعميم.

ويختم بالتشديد على ضرورة إخضاع كمٍّ كافٍ من الأعمال المكتوبة في المنفى للدراسة والنقد قبل اعتبارها ظاهرة أدبية مستقلة أو مختلفة جذريًا عن بقية الأدب السوري.

الشتات السوري.. إعادة تشكيل الحياة في الخارج والحفاظ على الانتماء

لم يعد الشتات السوري منذ أكثر من عقد حالة نزوح مؤقتة، بل واقعاً ممتداً أعاد تشكيل حياة ملايين السوريين في دول مثل تركيا ولبنان وأوروبا، حيث استقرت عائلات وبُنيت حياة جديدة وظهرت أجيال وُلدت خارج البلاد، فيما واصل آلاف الطلاب تعليمهم وانخرط كثيرون في سوق العمل وسط تشتت عائلي عبر دول وقارات، ومع هذا الاستقرار النسبي بقيت أسئلة الهوية والانتماء حاضرة بقوة حول طبيعة الارتباط بالبلد المضيف ووصفه وطناً دائماً أو محطة مؤقتة.

تؤكد الدكتورة ميساء عبد الخالق، المحللة السياسية اللبنانية والباحثة في العلاقات الدولية، أن السوريين في دول اللجوء تمكنوا خلال سنوات الحرب من تحقيق نجاحات لافتة في مجالات التعليم والعمل وريادة الأعمال، إلى جانب إثبات حضورهم في قطاعات مهنية متعددة، رغم الظروف الصعبة التي رافقت مرحلة النزوح وما فرضته من تحديات اقتصادية وقانونية واجتماعية.

الشتات السوري واقع ممتد جمع بين نجاحات في دول اللجوء وارتباط عاطفي مستمر بالوطن

وتقول المحللة السياسية لـ"963+" إن هذه النجاحات لم تلغ حالة الارتباط العاطفي العميق بالوطن، إذ بقيت حسرة العَودة والحنين إلى سوريا حاضرة في وجدان كثيرين، حتى لدى الأجيال الأصغر التي نشأت خارج البلاد، مضيفة أن هذا الارتباط يتجلى في الحفاظ على اللغة والعادات والتقاليد، ما يعكس استمرار الهوية الوطنية رغم التشتت الجغرافي.

وتشير عبد الخالق إلى أن الدراسات والتجارب الميدانية في دول الاستقبال، إلى تفوق ملحوظ للسوريين في مجالات التعليم الجامعي والتدريب المهني والعمل الحر، بفضل قدرتهم على التكيف السريع وبناء مسارات نجاح فردية وجماعية رغم ظروف صعبة وجهد مضاعف لإثبات الذات في بيئات جديدة.

ويضيف مصري أن هذا النجاح لا ينفصل عن استمرار الشعور بالانتماء، بل يعكس ازدواجاً وجدانياً بين الاستقرار في دول اللجوء والارتباط العميق بالوطن الأم، حيث تبقى العودة إلى سوريا حلماً مؤجلاً لدى كثيرين يتجدد مع أي تحسن سياسي أو معيشي، ما يستدعي حلولاً شاملة لملف اللاجئين تضمن الكرامة وتدعم العودة الطوعية الآمنة.

كما ترى أن تعزيز الاستقرار داخل سوريا يمثل عاملاً محورياً في إعادة بناء الروابط الطبيعية بين السوريين ووطنهم الأم، وإعادة دمج الطاقات البشرية المهاجرة في عملية إعادة الإعمار والتنمية المستقبلية، بما ينعكس إيجاباً على الداخل والخارج على حد سواء.

ويوضح طلعت طه، المحلل السياسي وخبير الشؤون العربية، أن السوريين في دول اللجوء استطاعوا خلال سنوات الحرب أن يحققوا حضوراً مهماً في مجالات التعليم وسوق العمل وريادة الأعمال، رغم ما واجهوه من تحديات معيشية وقانونية صعبة فرضتها ظروف النزوح وتغير البيئات الاجتماعية والاقتصادية.

ويشير طه في حديث لـ"963+" إلى أن هذا النجاح النسبي لم يُضعف الارتباط العاطفي بالوطن، بل على العكس عززه، حيث بقيت سوريا حاضرة في وجدان السوريين كمرجعية أساسية للهوية والانتماء، حتى لدى من وُلدوا أو نشأوا خارجها، مضيفاً أن هذا التوازن بين الاندماج في المجتمعات الجديدة والحفاظ على الهوية الأصلية شكل سمة بارزة في تجربة الشتات السوري.

ويؤكد طه أن السوريين في دول اللجوء واجهوا تحديات مركبة شملت صعوبة الاعتراف بالشهادات العلمية، وضغط سوق العمل، والقيود القانونية على الإقامة، إلى جانب تحديات الاندماج في بيئات ثقافية مختلفة، ما دفع كثيرين للعمل في أكثر من مجال أو شغل وظائف دون مستوى مؤهلاتهم.

ويشير إلى أن الأعباء النفسية الناتجة عن فقدان الاستقرار وتشتت العائلات عمّقت الحنين إلى الوطن، رغم محاولات بناء حياة جديدة، ما أوجد ازدواجية بين استقرار مادي في دول اللجوء واستقرار عاطفي مفقود في الداخل.

ويؤكد أن ملف العودة ما يزال معقداً لارتباطه بشروط الأمن والاستقرار وإعادة الإعمار، ما يتطلب مقاربة سياسية واقتصادية شاملة تهيئ بيئة آمنة للعودة التدريجية، معتبراً أن استمرار ارتباط السوريين بوطنهم يعكس قوة الهوية رغم التشتت، لكنه يكشف في الوقت نفسه حجم العوائق أمام عودة واسعة.

أنا لاجئ. إذاً أنا على حق؟

غاندي المهتار

إن غضب، قيل له «يا ناكر الجميل». وإن طالب بحقه، قيل له «تتجاوز حدودك»

ليست عبارة "أنا لاجئ إذاً أنا على حق" جملةً تُقال دائماً بصوت مرتفع. غالباً ما تسكن في المسافة الرمادية بين الألم والذاكرة، بين الخيمة والحدود، بين من فقد حياته ومن يطالبه بأن يبرّر خسارته كل يوم. فاللاجئ، قبل أي تعريف قانوني أو سياسي، إنسان اقتُلِع من مثابته ومسقط رأسه ورمي في حياةٍ لا يريدها. من هنا، تنشأ لدى اللاجئ حساسية خاصة تجاه العالم: لا يطلب شفقةً، بل اعترافاً، ولا يريد أن يُختصر في صورة الطابور، أو بطاقة المساعدة، أو المخيم، بل يريد أن يقول بأعلى الصوت: أنا هنا لأن ظلماً ما وقع عليّ. لأن حرباً، أو اضطهاداً، أو خوفاً، أو جوعاً، أو سلطةً قاتلة دفعتني إلى الهرب. وفي هذا المعنى، يكون اللاجئ محقاً في أصل المأساة: له الحق في الحماية، والحق في الكرامة، والحق في ألا يُعادَ قسراً إلى الخطر، والحق في ألا يُعامل بوصفه عبئاً زائداً على العالم.

لكن المشكلة تبدأ حين تتحوّل المأساة من حق في الإنصاف إلى احتكار للحقيقة، فتتحول صفة اللاجئ إلى درع لا يسمح بالنقاش. هنا، لا تظهر فكرة "أنا لاجئ إذاً أنا على حق" بوصفها صرخة إنسانية، بل معادلة خطرة: لأنني عانيت، فأنا لا أخطئ؛ ولأنني خسرت، فلا يحق لأحد أن يُسائلني؛ ولأنني ضحية، فكل ما أقوله عادل بالضرورة.

هذه معادلة ظالمة للاجئ قبل أن تكون ظالمة للآخرين، تحبسه داخل دور واحد: دور الضحية الدائمة. كأن اللجوء لا يترك له الحق في أن يكون إنساناً كاملاً، مركباً، متناقضاً، يصيب ويخطئ، يحنّ ويغضب، يتسامح وينتقم، يرى جزءاً من الحقيقة ويُغفل أجزاء أخرى. فاللاجئ ليس ملاكاً لأنه لاجئ، كما أنه ليس متهماً لأنه لاجئ. إنه إنسان جُرّد من أشياء كثيرة، لكن إنسانيته لا تكتمل إلا عندما نراه خارج الثنائية القاسية: ضحية مطلقة أو عبء مطلق.

في مجتمعات مضيفة كثيرة، يُطلب من اللاجئ أن يكون مثالياً كي يستحق التعاطف. عليه أن يكون صامتاً وشاكراً، متألماً بطريقة مهذبة. وإن غضب، قيل له "يا ناكر الجميل". وإن طالب بحقه، قيل له "تتجاوز حدودك". هذه النظرة قاسية مهينة تشرط الكرامة بالأدب السياسي والاجتماعي. لكن الرد على هذا الظلم لا يكون بالنقيض، أي باعتبار اللجوء صكّ براءة من كل مسؤولية، أو تفويضا دائماً بامتلاك الحقيقة. إن الحق في الحماية لا يعني الحق في إلغاء الآخر، والحق في الذاكرة لا يعني تحويل الذاكرة إلى محكمة أبدية، والحق في الغضب لا يعني أن كل غضب عادل في نتائجه. ربما يكون اللاجئ صاحب قضية عادلة، لكنه قد يسيء التعبير عنها. قد يكون مظلوماً، لكنه قد يظلم غيره. قد يكون ضحية حرب، لكنه قد يحمل معه أيضاً انقسامات الحرب وأحقادها وأوهامها. الاعتراف بمعاناته لا يتطلب تقديسه، ونقد سلوكه لا يبرر تجريده من حقوقه. وهنا تكمن صعوبة الحديث عن اللجوء: كيف نحمي الضحية من دون أن نحولها إلى أيقونة؟ كيف ننصف اللاجئ من دون أن نختزله في جرحه؟ وكيف نقول له: أنت صاحب حق، لكنك لست وحدك معيار الحق؟

في المخيمات، يعيش اللاجئ امتحان المعنى: ماذا بقي من شخصيتي حين صار اسمي مرتبطاً بملف؟ مع الوقت، قد تصبح الهوية الجديدة، هوية اللجوء، بديلاً مؤلماً عن الهويات القديمة. فيتمسك بها الإنسان لأنها آخر ما يثبت أن ما حدث له لم يكن عادياً. لكنها، إن تحولت إلى هوية مغلقة، قد تمنعه من العبور إلى حياة جديدة. فاللجوء مأساة، ولا يجوز أن يُطلب من اللاجئ أن يعتذر عن وجوده، كما لا يجوز أن يُسمح لأي طرف بأن يجعل المعاناة وسيلة لإسكات الأسئلة. القيمة الحقيقية لقضية اللاجئين لا تقوم على أن كل لاجئ على حق في كل ما يقول ويفعل، بل على أن كل لاجئ يملك حقاً أساسياً لا يسقط حتى حين يخطئ: حقه في الأمان والكرامة والحياة.

الآراء الواردة في هذه الصفحة لا تعبر بالضرورة عن رأي 963+

مذكر تفاهم بين واشنطن وطهران
وقف الحرب لا صناعة الالتزام

حين تختار دولتان، خصوصاً الولايات المتحدة وإيران، تسمية وثيقة كبرى بـ"مذكرة تفاهم" لا "معاهدة" ولا "اتفاق سلام"، فالاسم هنا جزء من الهندسة السياسية والقانونية للمرحلة. فمذكرة التفاهم تسمح للطرفين بإعلان خفض التصعيد ووقف الحرب وفتح باب التفاوض، من دون أن يحمّلا الوثيقة منذ اللحظة الأولى ثقل المعاهدة الدولية الكاملة، بكل ما تفرضه من تصديق داخلي، ورقابة برلمانية، والتزامات طويلة الأمد يصعب التراجع عنها.

في السياسة

تبدو مذكرة التفاهم صيغة انتقالية بين الحرب والسلام. هي ليست هدنة عسكرية ضيقة، لأنها تتضمن مبادئ أوسع: وقف العمليات، احترام السيادة، فتح الممرات البحرية، معالجة العقوبات، وربما ترتيب ملف النووي والضمانات الأمنية. لكنها أيضاً ليست معاهدة سلام نهائية، لأنها لا تزال إطاراً عاماً يحتاج إلى تفصيل. لذلك، تمنح الطرفين ما يحتاجانه الآن: صورة انتصار أمام الداخل، من دون تقديم تنازلات نهائية أمام الخصوم.

في القانون الدولي

العبرة ليست دائماً بالتسمية، بل بنية الأطراف ومضمون النص. فإذا قالت الوثيقة إن الطرفين "يتعهدان" و"يلتزمان" ووضعت آليات تنفيذ ورقابة وجدولاً زمنياً، فقد تقترب من الالتزام القانوني حتى لو حملت اسم مذكرة تفاهم. أما إذا صيغت بلغة سياسية مرنة، مثل "ينوي الطرفان" و"يسعيان" و"يتفقان على مواصلة التفاوض"، فهي أقرب إلى إعلان نوايا سياسي لا إلى معاهدة ملزمة. يمكن فهم اختيار "مذكرة التفاهم" كحل وسط محسوب. فهي كافية لإسكات المدافع، وطمأنة الأسواق، وفتح مضيق أو ميناء أو قناة تفاوض، لكنها غير كافية وحدها لصناعة سلام مستقر. إنها وثيقة "تجميد خطر"، لا وثيقة "إنهاء نزاع" بالمعنى النهائي. ولهذا السبب تحديداً، قد تكون سهلة التوقيع وسهلة الخرق في الوقت نفسه، ما لم تُحوّل لاحقاً إلى اتفاق تفصيلي ملزم.

بالنسبة إلى واشنطن

اختيار "مذكرة تفاهم" يخفف عبء المرور المباشر عبر مجلس الشيوخ. فالمعاهدة الرسمية في النظام الأميركي تحتاج إلى موافقة ثلثي أعضاء مجلس الشيوخ الحاضرين، وهذا شرط سياسي صعب، خصوصاً في ملف شديد الحساسية مثل إيران. أما مذكرة التفاهم، فيمكن تقديمها كترتيب سياسي أو تنفيذي موقت، هدفه وقف النار وفتح مسار تفاوضي، لا كمعاهدة نهائية تُنشئ التزامات دائمة. بهذا المعنى، تكسب الإدارة الأميركية وقتاً ومساحة مناورة: توقف الحرب أولاً، ثم تختبر قدرة الاتفاق على الصمود قبل أن تذهب إلى معركة التصديق الداخلي.

بالنسبة إلى طهران

تخدم الصيغة نفسها غرضاً معاكساً ومشابهاً في آن واحد. فهي تسمح للنظام الإيراني بالقول إنه لم يوقّع "استسلاماً" أو "معاهدة" مع الولايات المتحدة، بل تفاهم مرحلي يحفظ ماء الوجه والسيادة. كما تمنحه فرصة لإدارة التوازن الداخلي بين الرئاسة، البرلمان، الحرس الثوري، والمؤسسات الدينية والسيادية. فالمعاهدة النهائية ستحتاج، وفق المنطق الدستوري الإيراني، إلى موافقة مجلس الشورى الإسلامي، وربما إلى غطاء سياسي أوسع من مؤسسات النظام. أما المذكرة، فتبقى أقل استفزازاً للتيارات المتشددة، وأقل كلفة في لحظة الخروج من الحرب.

كيف يمكن تحويل مذكرة التفاهم إلى معاهدة دولية كاملة؟

- تبدأ الآلية من النص نفسه
- يجب أولاً أن تتحول المبادئ العامة الواردة في مذكرة التفاهم إلى مواد واضحة: تعريف وقف الحرب، آليات التحقق، جدول رفع العقوبات، وضع القوات، ضمان حرية الملاحة، مستقبل البرنامج النووي، آلية حل النزاعات، والعقوبات أو النتائج المترتبة على الخرق.
- عندها لا تعود الوثيقة مجرد إطار سياسي، بل مشروع اتفاق قانوني. بعد ذلك، تعتمد واشنطن وطهران نصاً نهائياً عبر مفاوضين يتمتعون بصلاحيات واضحة. ثم يُوقّع الاتفاق النهائي من الرئيس أو وزير الخارجية أو ممثل مفوّض. لكن التوقيع وحده لا يكفي دائماً.
- في الولايات المتحدة، إذا اختارت الإدارة مسار المعاهدة الرسمية، فعليها إرسال النص إلى مجلس الشيوخ للحصول على المشورة والموافقة بأغلبية الثلثين، ثم يجري تبادل وثائق التصديق مع إيران.
- أما إذا اختارت مسار الاتفاق التنفيذي، فقد يكون ملزماً دولياً بدرجة معينة، لكنه سيبقى أكثر عرضة للجدل الداخلي وللتراجع مع تغيّر الإدارات، خصوصاً إذا احتاج إلى أموال أو رفع عقوبات أقرّها الكونغرس.
- في إيران، يحتاج الاتفاق النهائي إلى موافقة مجلس الشورى الإسلامي إذا عُدّ معاهدة أو اتفاقاً دولياً، ثم يوقّعه الرئيس أو ممثله القانوني بعد اكتمال الإجراءات الداخلية. وقد تدخل مؤسسات أخرى في التقييم السياسي أو الدستوري، خصوصاً إذا مسّ الاتفاق ملفات سيادية كالأمن، السلاح، النووي، أو العلاقة مع القوى الإقليمية.
- قد تختار الدولتان، إضافة إلى التصديق الداخلي، وضع الاتفاق تحت مظلة دولية أوسع، كقرار من مجلس الأمن أو ضمانات من أطراف راعية.
- هذه الخطوة لا تلغي الحاجة إلى المسارات الدستورية في واشنطن وطهران، لكنها تضيف طبقة من الشرعية والرقابة، وتجعل الخرق أكثر كلفة سياسياً وديبلوماسياً.

يشكل ملف اللجوء السوري واحداً من أكثر القضايا الإنسانية والسياسية تعقيداً في الشرق الأوسط والعالم خلال العقود الأخيرة.
فمنذ اندلاع الحراك الشعبي عام 2011، اضطر ملايين السوريين إلى مغادرة منازلهم والبحث عن الأمان والاستقرار في دول الجوار ومختلف أنحاء العالم، لتنشأ واحدة من أكبر موجات اللجوء والنزوح في التاريخ الحديث. وبعد مرور أكثر من 15 عاماً تتجدد الأسئلة حول مستقبل اللاجئين السوريين، وإمكانية العودة إلى الوطن، وحدود الاندماج في المجتمعات المستضيفة، فضلاً عن التحولات العميقة التي أصابت الهوية السورية داخل البلاد وخارجها.
وفي ظل المتغيرات السياسية والأمنية والاقتصادية التي تشهدها سوريا والمنطقة، يبرز نقاش واسع حول ما إذا كانت الأسباب التي دفعت السوريين إلى اللجوء قد انتهت فعلا، أم أن بعضها مازال قائماً بأشكال مختلفة. كما تتصدر قضايا العودة الطوعية والآمنة والكريمة أجندة المؤسسات الدولية والحكومات المعنية، بالتوازي مع تزايد أعداد السوريين الذين أسسوا حياة جديدة في بلدان اللجوء، وأسهموا في اقتصاداتها ومجتمعاتها، مع احتفاظهم بروابط وثيقة بوطنهم الأم.
في حوار خاص لـ"963+" مع الباحث في العلاقات الدولية طارق زياد وهبي أجاب فيه عن العديد من الأسئلة بينها مستقبل اللجوء السوري، وأبرز التحديات المرتبطة بالعودة والاندماج، وتأثير اللجوء على السوريين والدول المستضيفة، إضافة إلى التحولات التي طرأت على الهوية السورية في المنفى.

طارق وهبي لـ«963+»:

أسباب اللجوء السوري لم تنتهِ بشكل كامل

هل يمكن القول إن أسباب اللجوء السوري انتهت فعلاً، أم أن العوامل التي دفعت ملايين السوريين إلى مغادرة بلادهم ما تزال قائمة بأشكال مختلفة ؟

لا يمكن القول إن أسباب اللجوء السوري قد انتهت فعلياً، رغم التحولات السياسية والأمنية التي شهدتها سوريا خلال السنوات الأخيرة. فإذا عرّفنا اللجوء بأنه الهروب من أوضاع سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية تهدد الاستقرار الإنساني، فإن هذه العوامل ما تزال حاضرة بدرجات متفاوتة داخل المشهد السوري الحالي. صحيح أن حدة بعض أسباب النزوح قد تراجعت مقارنة بسنوات الحرب الأكثر قسوة، إلا أن العديد من التحديات ما زالت قائمة، سواء على مستوى الأمن أو الاقتصاد أو العلاقات الاجتماعية.
كما أن حالة الاستقطاب والفرز الطائفي والاجتماعي لا تزال تظهر كلما شهدت البلاد مراحل من التأرجح السياسي أو التحولات الكبرى. ويُعد الاستقرار السياسي أحد أهم ركائز الأمن الاجتماعي، وأي خلل فيه ينعكس مباشرة على شعور المواطنين بالأمان والانتماء. لذلك يمكن القول إن الأسباب التي دفعت ملايين السوريين إلى مغادرة بلادهم لم تختف بالكامل، بل تغيرت أشكالها وحدّتها من منطقة إلى أخرى ومن فئة اجتماعية إلى أخرى.
من هنا، فإن الإجابة الأقرب إلى الواقع هي أن أسباب اللجوء لم تنتهِ بشكل كامل، لكنها دخلت مرحلة جديدة تتداخل فيها عوامل العودة مع عوامل البقاء في الخارج. كما أن هناك العديد من الأسئلة المرتبطة بمستقبل سوريا السياسي والاقتصادي قد تؤدي إلى تأجيل قرارات العودة أو تدفع بعض السوريين إلى الاكتفاء بالنزوح الداخلي أو الانتقال الجغرافي المحدود داخل البلاد بدلاً من العودة النهائية.

ما المعايير القانونية والإنسانية التي تجعل عودة اللاجئين "طوعية وآمنة وكريمة"، وما مدى توافر هذه الشروط اليوم داخل سوريا؟

تؤكد القوانين الدولية والمعايير الإنسانية أن عودة اللاجئين يجب أن تكون طوعية وآمنة وكريمة. ويعني ذلك أن يتخذ اللاجئ قرار العودة بحرية كاملة ومن دون أي ضغوط سياسية أو اقتصادية أو قانونية، وأن تتوافر له ضمانات حقيقية تتعلق بالأمن الشخصي وحماية الحقوق الأساسية، إضافة إلى إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية وفرص العمل والسكن اللائق.
في حالة اللاجئين السوريين الموجودين في دول الجوار، مثل لبنان وتركيا والأردن والعراق، يمكن القول إن بعض مناطق العودة أصبحت أكثر أماناً مقارنة بما كانت عليه خلال سنوات النزاع المفتوح. ومع ذلك، تبقى هذه العودة ناقصة من حيث استيفاء جميع الشروط المطلوبة. فما زالت هناك تساؤلات جوهرية حول كيفية تعامل السلطات السورية مع العائدين، ومدى قدرتها على تأمين بيئة مستقرة ومستدامة لهم.
كما يبرز سؤال مهم يتعلق بوجود إطار تنظيمي واضح يساعد على إعادة الإعمار وتأمين فرص الحياة الكريمة، بعيداً عن المناوشات الأمنية أو السياسية التي قد تؤخر الاستقرار والتنمية. ولا تزال بعض المناطق السورية تفتقر إلى الحد الأدنى من شروط الأمن والخدمات والبنية التحتية، الأمر الذي يجعل العودة إليها محفوفة بالتحديات.
إضافة إلى ذلك، فإن المؤسسات الأمنية والعسكرية المسؤولة عن حفظ الأمن ما تزال في مرحلة إعادة البناء وإعادة الهيكلة في بعض المناطق، كما أن الإرث الأمني المتراكم خلال سنوات الحرب لا يسهّل عملية استعادة الثقة بين الدولة والمواطنين. لذلك، فإن الحديث عن عودة شاملة ومستدامة يتطلب معالجة هذه القضايا بشكل متدرج وواقعي.

كيف غير اللجوء السوري الممتد لأكثر من عقد حياة السوريين، وكيف أثر في المجتمعات والدول المستضيفة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؟

على الرغم من التحديات الكبيرة التي واجهها السوريون في بلدان اللجوء، فقد أظهرت تجربتهم قدرة استثنائية على التأقلم والاندماج والإنتاج. وخلال أكثر من عقد من الزمن، استطاع كثير من السوريين تأسيس مشاريع تجارية وشركات صغيرة ومتوسطة، والانخراط في أسواق العمل المحلية، والمساهمة في النشاط الاقتصادي للدول المستضيفة.
لقد أثبتت التجربة السورية أن اللجوء لا يعني بالضرورة التحول إلى حالة من الاعتماد الدائم على المساعدات، بل يمكن أن يكون فرصة لإعادة بناء الذات والمشاركة الفاعلة في المجتمع. كما برزت الكفاءات السورية في مجالات متعددة، من التعليم والطب والهندسة إلى التجارة والصناعة والتكنولوجيا.
ومن ناحية أخرى، أسهم الحضور السوري في تعزيز العلاقات الاقتصادية بين سوريا ودول اللجوء، وخلق شبكات تجارية واستثمارية جديدة يمكن أن تلعب دوراً مهماً في مرحلة إعادة الإعمار مستقبلًا. كما أن نجاح العديد من السوريين في دول الجوار ومصر ودول المغرب العربي وأوروبا جعل منهم نموذجاً يُحتذى به في الإصرار على تحقيق حياة كريمة رغم الصعوبات.
وفي المقابل، ترك اللجوء آثاراً اقتصادية واجتماعية وسياسية على الدول المستضيفة، بعضها إيجابي يتمثل في تنشيط قطاعات اقتصادية معينة وتوفير يد عاملة ماهرة، وبعضها الآخر يرتبط بالضغوط على الخدمات العامة والبنية التحتية وسوق العمل. ولذلك تبقى تجربة اللجوء السوري واحدة من أكثر التجارب الإنسانية تعقيداً وتأثيراً في المنطقة خلال العقود الأخيرة.

> **الأسباب التي دفعت ملايين السوريين إلى مغادرة بلادهم لم تختفِ بالكامل، بل تغيرت أشكالها وحدّتها من منطقة إلى أخرى ومن فئة اجتماعية إلى أخرى**

يطرح اليوم خياران متوازيان أمام ملايين السوريين: العودة أو الاندماج في بلدان الإقامة. إلى أي مدى يمكن الجمع بين هذين المسارين؟

العودة إلى الوطن أو الاندماج في بلدان الإقامة. وفي الواقع، لا ينبغي النظر إلى هذين الخيارين باعتبارهما متناقضين بالضرورة، بل يمكن أن يشكلا معاً معادلة رابحة للجميع.
فالاندماج الناجح في المجتمعات المستضيفة لا يعني التخلي عن الانتماء الوطني، كما أن العودة المستقبلية لا تتطلب بالضرورة قطع الروابط الاقتصادية والاجتماعية التي بُنيت في الخارج. بل إن الحفاظ على هذه الروابط قد يشكل عاملاً مهماً في دعم الاقتصاد السوري ونقل الخبرات والاستثمارات إلى الداخل.
غير أن نجاح هذا النموذج يرتبط قبل كل شيء بتحقيق مصالحة وطنية شاملة تعزز الثقة وتفتح المجال أمام عودة طويلة الأمد ومستقرة. كما يجب الأخذ بعين الاعتبار التفاوت الكبير في ظروف السوريين وتجاربهم الشخصية؛ فهناك من يرى في العودة فرصة لاستعادة حياته الطبيعية، بينما يفضل آخرون الاستمرار في الخارج بسبب مخاوف أمنية أو اقتصادية أو نتيجة تجارب مؤلمة عاشوها في الماضي.

بعد أكثر من 15 عاماً من اللجوء، وولادة أجيال جديدة خارج سوريا، كيف تتشكل الهوية السورية في المنفى؟ وهل نحن أمام "وطن عابر للحدود" يمتد بين الداخل والخارج؟

تُعد مسألة الهوية من أكثر القضايا تعقيداً في تجربة اللجوء السوري. وقد تناول الكاتب الفرنسي اللبناني أمين معلوف هذه الإشكالية في كتابه "الهويات القاتلة"، حيث أشار إلى أن الإنسان ليس مضطراً للتخلي عن تعدد انتماءاته الثقافية، بل عليه أن يتعلم كيفية التعايش معها دون أن تتحول إلى عوامل صراع داخلي.
وعند مراجعة تاريخ الهجرة السورية منذ بدايات القرن العشرين، يتضح أن الحفاظ على الروابط مع الوطن والعائلة والتقاليد كان دائما هاجساً رئيسيًا لدى المهاجرين. كما شكّل الحفاظ على اللغة العربية وتعليمها للأجيال الجديدة إحدى أهم وسائل صون الهوية والانتماء.
إلا أن موجة اللجوء التي بدأت بعد عام 2011 أفرزت واقعاً جديداً للشخصية السورية. فقد نشأت أجيال كاملة خارج سوريا، وتكونت لديها هويات مركبة تجمع بين الثقافة السورية وثقافات البلدان التي نشأت فيها. وفي الوقت نفسه، أثبت السوريون قدرة كبيرة على التكيف والنجاح والمشاركة الفاعلة في المجتمعات الجديدة.
لقد أصبحت الجاليات السورية في مختلف أنحاء العالم تمثل نوعاً من "الوطن خارج الوطن"، حيث تستمر الروابط الثقافية والاجتماعية والاقتصادية رغم البعد الجغرافي. ومن هنا يمكن الحديث عن وطن سوري عابر للحدود، يمتد بين الداخل والخارج، وتتشكل ملامحه من خلال التواصل المستمر بين السوريين أينما وجدوا.
وفي النهاية، يبدو أن مستقبل سوريا لن يُبنى داخل حدودها الجغرافية فقط، بل أيضاً من خلال مساهمة ملايين السوريين المنتشرين حول العالم. وسيكون للشباب السوري المهاجر والناشئ في بلدان اللجوء دور محوري في بناء هذا المستقبل على أسس العدالة وسيادة القانون والمواطنة المتساوية، بما يضمن الحفاظ على الهوية الوطنية مع الانفتاح على العالم والاستفادة من تجارب النجاح التي حققها السوريون في المنافي المختلفة.

الرقة والحسكة ودير الزور بلا مراكز استبدال..

أين تذهب الأوراق النقدية القديمة؟

مع اقتراب انتهاء المهلة المحددة لاستبدال الأوراق النقدية السورية القديمة نهاية تموز/ يوليو المقبل، تتزايد تساؤلات الأهالي في محافظات الرقة والحسكة ودير الزور حول آلية استبدال ما بحوزتهم من عملات، وذلك بسبب غياب مراكز رسمية أو نقاط معتمدة تتيح إجراء هذه العملية داخل المنطقة.

ويثير هذا الواقع مخاوف لدى المواطنين والفعاليات الاقتصادية، خاصة مع استمرار الاعتماد على مراكز الاستبدال الموجودة في محافظات أخرى، الأمر الذي يفرض أعباء إضافية على المتعاملين ويزيد من حالة الترقب مع اقتراب انتهاء المهلة المحددة.

ويقول داوود الخضر، صاحب محل صرافة في مدينة الرقة، إن عدم وجود مراكز استبدال رسمية في مناطق الجزيرة السورية دفع أصحاب محال الصرافة إلى اتخاذ إجراءات احترازية للتعامل مع الأوراق النقدية القديمة التي تتجمع لديهم من خلال عمليات البيع والشراء اليومية.

ويوضح الخضر أن محال الصرافة لا تستبدل أموال المواطنين ضمن هذه العملية، وإنما تعمل على استبدال ما لديها من أوراق نقدية قديمة ناتجة عن نشاطها المالي المعتاد، مشيراً إلى أن هذه الأموال تُرسل إلى دمشق أو حماة لاستبدالها وإعادتها إلى التداول.

ويضيف لـ"963+": "نقوم بإرسال ما يتجمع لدينا من أوراق نقدية قديمة إلى دمشق أو حماة بشكل دوري، لأن الاحتفاظ بكميات كبيرة منها مع اقتراب انتهاء المهلة يشكل مصدر قلق لأصحاب محال الصرافة، خاصة في ظل عدم وجود مراكز استبدال معتمدة داخل المنطقة".

ويؤكد الخضر أن الهدف من هذه الخطوة هو تجنب تكدس الأوراق القديمة داخل المحال، وضمان استمرار الحركة المالية بشكل طبيعي، لافتاً إلى أن غياب مراكز الاستبدال المحلية يفرض على أصحاب محال الصرافة الاعتماد على قنوات خارج المنطقة لإنجاز هذه الإجراءات.

وفي منطقة الكسرة بريف دير الزور الغربي لا يختلف الحال كثيراً عن الرقة، إذ يشارك محمد العبار، صاحب محل صرافة، المخاوف ذاتها، مؤكداً أن عدم وجود نقاط استبدال رسمية داخل المنطقة يزيد من الأعباء على العاملين في القطاع المالي.

ويقول العبار لـ"963+": "نرسل بشكل دوري ما يتجمع لدينا من أوراق نقدية قديمة إلى دمشق أو حماة لاستبدالها، لأن الاحتفاظ بكميات كبيرة منها مع اقتراب انتهاء المهلة قد يسبب مشكلات في التعامل بها لاحقاً، كما أن غياب المراكز المحلية يطيل الإجراءات ويزيد من الوقت اللازم لإنجازها".

ويشير إلى أن افتتاح مراكز استبدال معتمدة داخل مناطق الجزيرة السورية من شأنه أن يخفف الضغط على العاملين في قطاع الصرافة ويسهل إدارة الكتلة النقدية المتداولة، خاصة مع اقتراب انتهاء فترة الاستبدال.

تساؤلات حول غياب مراكز الاستبدال

يرى كميل الساري، أستاذ الاقتصاد والعلاقات الدولية في جامعة السوربون، أن عدم افتتاح مراكز أو نقاط رسمية لاستبدال العملة السورية القديمة في محافظات الجزيرة حتى الآن يثير تساؤلات عديدة، مؤكداً أن عملية استبدال الأوراق النقدية القديمة بأخرى جديدة تُعد خطوة مهمة يجب الترحيب بها.

ويضيف الساري في حديث لـ"963+" أن وجود سوق موازية للصرف يضغط على النظام الرسمي ويجعل العملة السورية عرضة للمضاربة، مشيراً إلى أن نجاح عملية الاستبدال يتطلب من الدولة تقديم الضمانات والتسهيلات اللازمة للمواطنين، وفي مقدمتها توفير مراكز استبدال قريبة من أماكن سكنهم، بما يجنبهم مخاطر التنقل لمسافات طويلة أو التعرض للسرقة أو فقدان الأموال أثناء نقلها.

ويوضح أن هذه المراكز يجب أن تكون خاضعة لحماية وإشراف الجهات الرسمية لضمان سلامة المواطنين وأموالهم، مشدداً على أنه في حال تعذر افتتاح مراكز كافية خلال الفترة الحالية، فإن تمديد المهلة المحددة للاستبدال يصبح أمراً ضرورياً لضمان وصول الخدمة إلى جميع المواطنين.

وينوه الساري إلى أن تجارب مماثلة شهدتها دول عديدة، مستشهداً بالتجربة التركية عندما جرى استبدال الليرة التركية القديمة بأخرى جديدة بعد سنوات من التضخم ووجود فئات نقدية كبيرة جداً، مؤكداً أن تلك العملية نُفذت بنجاح وأسهمت في إعادة تنظيم الدورة النقدية.

ويشير إلى أن عمليات استبدال العملات أو إعادة هيكلتها غالباً ما تُنفذ في الدول التي تواجه اضطرابات اقتصادية وتقلبات في أسواق الصرف، موضحاً أن المشكلة الأساسية في كثير من الحالات ترتبط بشح العملات الأجنبية وضعف تدفقات النقد الأجنبي، سواء من الصادرات أو من القطاعات الاقتصادية الأخرى.

ويؤكد أن ضعف التصدير وندرة مصادر العملة الصعبة يؤديان إلى زيادة الضغط على سوق الصرف، الأمر الذي ينعكس على معدلات التضخم وأسعار العملات، لافتاً إلى أن الأسواق تتأثر بعوامل متعددة، من بينها حركة التصدير ومداخيل السياحة وتحويلات السوريين المقيمين في الخارج إلى عائلاتهم داخل البلاد، سواء من الدول الأوروبية أو من دول الخليج وغيرها، إلا أن هذه الموارد تبقى غير كافية لمعالجة المشكلات الاقتصادية القائمة بشكل كامل.

ويشدد الساري على ضرورة اتخاذ الحكومة السورية إجراءات تضمن سهولة الاستبدال ووصول الخدمة إلى المواطنين، بما يمنع اضطرار العائلات إلى قطع عشرات أو حتى مئات الكيلومترات لإنجاز هذه العملية، وما يرافق ذلك من مخاطر على حياتهم وأموالهم.

وحول انعكاسات غياب مراكز الاستبدال على الأهالي، ولا سيما في المناطق الريفية والبعيدة عن المدن الرئيسية، يقول الساري إن سكان المناطق النائية يواجهون صعوبات كبيرة في استبدال العملة القديمة بالجديدة، موضحاً أن الانتقال من القرى والأرياف إلى المدن يشكل عبئاً إضافياً على المواطنين، سواء من الناحية المادية أو الأمنية.

ويضيف أن الوقت لا يصب في مصلحة كثير من العائلات التي ما تزال تحتفظ بأوراق نقدية قديمة، ما يجعل توفير حلول ميدانية أمراً ملحاً، مقترحاً في هذا السياق الاستفادة من تجارب بعض الدول التي اعتمدت وحدات أو فرقاً متنقلة تعمل تحت حماية الشرطة أو الجيش، وتنتقل إلى المناطق الريفية والبعيدة لتقديم خدمات الاستبدال للسكان مباشرة.

> **"أن مسؤولية تنفيذ عملية الاستبدال تقع على عاتق الدولة**

كما يوضح أن من الممكن تخصيص مراكز مؤقتة لهذه العملية ضمن مراكز الشرطة أو المؤسسات الأمنية أو المرافق الإدارية المحلية، بما يضمن تنفيذ عملية الاستبدال تحت إشراف الدولة وحمايتها ويحد من مخاطر السرقة أو الاحتيال أو أي تجاوزات أخرى.

وفي ما يتعلق بالإجراءات والحلول التي يمكن اتخاذها لتسهيل عملية الاستبدال وضمان وصول جميع المواطنين إلى الخدمة قبل انتهاء المهلة المحددة، يؤكد الساري أن مسؤولية تنفيذ عملية الاستبدال تقع على عاتق الدولة، وبالتالي فإن من واجبها توفير الوسائل الكفيلة بإنجاحها وضمان استفادة جميع المواطنين منها.

ويقول إن من الممكن الاستعانة بالإدارات المحلية والمجالس الموجودة في المدن والأرياف لتنفيذ عمليات الاستبدال بصورة استثنائية خلال هذه المرحلة، أو إيجاد أي وسائل أخرى تساهم في تسهيل الإجراءات أمام المواطنين وتخفيف الأعباء المترتبة عليهم.

ويضيف أن عمليات استبدال العملات ليست إجراءات تتكرر بشكل سنوي، بل تُنفذ عادة مرة واحدة أو مرات محدودة خلال فترات زمنية طويلة، موضحاً أن الهدف منها يتمثل في الحد من التضخم وتقليص المضاربات في أسواق الصرف الرسمية والموازية وإعادة تنظيم الكتلة النقدية المتداولة.

ويشدد على أهمية إصدار تطمينات رسمية واضحة للمواطنين تؤكد عدم مطالبتهم بتقديم تفسيرات حول مصادر الأموال التي يرغبون في استبدالها خلال فترة محددة، مقترحاً منح نوع من العفو المؤقت لفترة زمنية قد تمتد إلى سنتين أو ثلاث سنوات لتشجيع الجميع على المشاركة في عملية الاستبدال، على أن تعود بعد ذلك القوانين والإجراءات الرقابية المعتادة المتعلقة بمكافحة الجرائم الاقتصادية والمالية.

تهيئة البيئة التشريعية والبنية التحتية

هل التقط «صانع القرار» رسالة الحبتور؟

مازن الشاهين

في وقت تتجه فيه الأنظار نحو مستقبل الاقتصاد السوري وفرص إعادة الإعمار، تثير تصريحات قطب الأعمال الإماراتي، ومؤسس ورئيس مجلس إدارة مجموعة الحبتور خلف أحمد الحبتور نقاشاً عميقاً في الأوساط الاقتصادية العربية والمحلية، ففي موقفه الأخير، وضع الحبتور النقاط على الحروف بشأن شروط وتوقيت الاستثمار الخارجي في سوريا، معيداً ترتيب أولويات التعافي الاقتصادي برؤية تعتمد "الداخل أولاً".

تصريحات الحبتور لم تكن مجرد إعلان عن موقف استثماري شخصي، بل شكلت تشخيصا لواقع يرى أن "أهل مكة أدرى بشعابها"، وأن النهوض بالاقتصاد السوري يحتاج في مرحلته الحالية إلى "عقلية سورية" تدير العجلة أولاً، قبل تدفق الرساميل العربية أو الأجنبية.

خريطة الأولويات: السوريون يقودون البناء

"لن أشارك حالياً بأي مشاريع استثمارية في سوريا، وأرى أن إعادة البناء يجب أن يقودها السوريون أولاً". بهذه العبارة الحاسمة، حدد الحبتور موقفه من المشاركة المباشرة في المشاريع الاستثمارية الحالية، ويرى الخبير الاقتصادي محمد سعد (محلل مالي ومستشار استثماري سوري) في تصريح لـ"963+" أن هذا الموقف لا يعكس تراجعاً عن الاهتمام بسوريا، بل يمثل قراءة واقعية للمرحلة، فالاستثمارات الضخمة تحتاج إلى بيئة تشريعية وبنية تحتية واستقرار مالي يشكل الأرضية الصلبة التي يتحرك عليها رأس المال الخارجي، وموقف الحبتور يمثل عقلانية رأس المال الخليجي اليوم.

ويضيف: المستثمر الخارجي ليس جمعية خيرية، هو يبحث عن بيئة أعمال آمنة ومنظومة مصرفية مرنة، والحبتور يدرك أن الخطوة الأولى يجب أن تبدأ من الداخل، فإذا لم يثق ابن البلد باقتصاده ويضخ أمواله فيه، فكيف نطلب من المستثمر الخارجي أن يخاطر؟ وعندما يرى المستثمر العربي أن التاجر والصناعي السوري قد بدأ بضخ أمواله بأمان في الداخل، ستكون تلك الإشارة الخضراء الأقوى للتدفقات المالية الخارجية.

ويبين سعد أن الحبتور يرى أن نقطة الانطلاق يجب أن تكون محلية، لأن المستثمر السوري هو خط الدفاع الأول عن الاقتصاد، والاقدر على تحمل مخاطر المرحلة التأسيسية، ثم المستثمر العربي ثانياً يأتي دوره كمكمل وداعم بمجرد دوران العجلة الاقتصادية المحلية ونضوج البيئة الاستثمارية، وأن الشراكة المستقبلية لن تنطلق من باب "المجاملة"، بل على أساس الكفاءة والجدوى الاقتصادية.

العقلية التجارية السورية: الرهان الرابح

يضيف سعد أنه على الرغم من إحجامه عن الاستثمار المباشر في الوقت الراهن، إلا أن الحبتور أبدى ثقة مطلقة في رأس المال البشري السوري، مؤكداً: "أنا مستعد للتعاون مع السوريين متى ما أرادوا، فهم يمتلكون خبرة وعقلية تجارية مميزة." وتاريخياً، يُعرف السوريون بمرونتهم وقدرتهم على الابتكار في أحلك الظروف الاقتصادية، سواء في الداخل أو في بلدان الاغتراب.

ويرى سعد أن هذه الشهادة تضع الإصبع على الجرح، فالعقلية التجارية السورية أثبتت نجاحها في مصر والخليج وأوروبا خلال السنوات الماضية، وما يقصده الحبتور هو أن الشراكة القادمة لن تكون عبارة عن "صناعة تابعة"، بل شراكة ندية، والمغترب السوري يمتلك المعرفة بالسوق المحلية وفي نفس الوقت يمتلك المرونة الدولية، وهو الأقدر على صياغة مشاريع مشتركة مع الرساميل العربية فور تحسن الظروف القانونية والإجرائية في البلاد.

من الاستثمار إلى الإنسانية: الدعم الذكي في المرحلة الانتقالية

وفي خطوة تعكس فهمه لمتطلبات المرحلة الحرجة، أعلن الحبتور: "في هذه المرحلة أفضّل تقديم الدعم الإنساني والخيري، مع استمرار اهتمامي بسوريا ومستقبلها".

وأوضح رجل الأعمال الإماراتي خلف الحبتور موقفه من الاستثمار في سوريا، بعد تصريحات تصريح صحفي قال فيه إنه لن يشارك حالياً في أي مشاريع هناك حتى بالشراكة مع جهات حكومية. وقال الحبتور إن حديثه لـ"سي إن بي سي عربية" عن عدم وجود مشاريع حالية أو طبيعة بعض الفرص الاستثمارية لا يرتبط بموقفه من سوريا أو الشعب السوري، بل بأسلوبه المعروف في العمل.

كما أكد أنه لم يكن من محبي الشراكات منذ بداياته في عالم الأعمال، موضحاً أنه خاض تجارب شراكة سابقة مع أصدقاء ومقربين لم تنجح وتسببت له بخسائر مالية كبيرة.

وأشار رجل الأعمال الإماراتي إلى أنه قرر منذ ذلك الوقت بناء مشاريعه وإدارتها بشكل مستقل، معتبراً أن هذا الأسلوب يناسب شخصيته وطموحه وطريقته في الإدارة واتخاذ القرار.

وشدد على أن محبته واحترامه لسوريا وشعبها كبيران جداً، لافتاً إلى أن مجموعة الحبتور موجودة بالفعل في السوق السورية عبر قطاع السيارات ومراكز الخدمة.

وبيّن أن مجموعته نفذت مبادرات إنسانية وخيرية داعمة للشعب السوري في مختلف الظروف، معرباً عن إيمانه بالإمكانات الكبيرة للاقتصاد السوري، وبقدرات الشباب السوري المعروف بنجاحه وطموحه وروحه التجارية المتفوقة.

> **رأس المال العربي لا يغلق الباب أمام سوريا، لكنه ينتظر بيئة قانونية واقتصادية تمنح المستثمر الثقة قبل ضخ الأموال**

وأكد الحبتور أن مجموعته تتابع باهتمام ما يجري في سوريا، وتنتظر الفرص المناسبة التي تتوافق مع رؤيتها وتقدم قيمة مضافة للاقتصاد السوري. كما أبدى استعداد مجموعة الحبتور للمساهمة عندما تحين الفرصة المناسبة، بما يدعم سوريا وشعبها.

اقتصادياً، يُعد تحويل الدعم نحو الجانب الإنساني والخيري في هذه المرحلة أداة لتعزيز "الصمود الاقتصادي والمعيشي". وهنا تطرح أمل الحسين (خبيرة في اقتصاديات المساعدات والتمويل التنموي) في تصريح لـ"963+" رؤية مغايرة لطبيعة هذا الدعم، فترى أنه لا ينبغي النظر إلى الدعم الإنساني والخيري هنا كـ 'معونات استهلاكية' فقط، الحبتور يلمح إلى ما يمكن تسميته بـ 'الدعم التنموي الذكي'، مثل تمويل المشاريع الصغيرة، دعم المزارعين في سلاسل الإنتاج، وإعادة تأهيل المرافق الحيوية ك المدارس والمستشفيات، وهذا النوع من الدعم الخيري هو الذي يؤسس للبنية التحتية البشرية، والتي بدونها لا يمكن لأي مشروع استثماري ضخم أن يجد عمالة مستقرة أو بيئة استهلاكية قادرة على الشراء.

ماذا تعني هذه الرؤية لصناع القرار؟

تضيف الحسين أن رؤية الحبتور تطرح تحدياً حقيقياً أمام صناع القرار الاقتصادي في سوريا والمستثمرين المحليين على حد سواء، فهي تؤكد أن مفتاح جذب الاستثمارات العربية الكبرى يمر عبر مسارين متوازيين ، الأول تمكين رأس المال المحلي، وبذلك يخلق بيئة مشجعة للمستثمر السوري (المغترب والمحلي) عبر تسهيلات جمركية، وإصلاحات ضريبية، ومرونة في السياسات النقدية، والثاني بناء الثقة التراكمية، فعندما يرى المستثمر العربي أن التاجر والصناعي السوري قد بدأ بضخ أمواله بأمان في الداخل، ستكون تلك الإشارة الخضراء الأقوى للتدفقات الخارجية.

وتشير الحسين أن خلف الحبتور لم يغلق الباب أمام سوريا، بل رسم خارطة طريق واقعية، وإن تأكيده على "استمرار اهتمامه بسوريا ومستقبلها" يبعث برسالة إيجابية مفادها أن رأس المال العربي يراقب وينتظر نضوج الظروف.

ويبقى السؤال المعلق برسم الأيام القادمة: هل تنجح البيئة الاقتصادية المحلية في التقاط هذه الإشارات، وتهيئة الأرضية التشريعية والتمويلية التي تجعل من "العقلية التجارية السورية" قاطرة تجذب كبار المستثمرين العرب مجدداً إلى قلب أسواقها؟

كيف تحولت مستلزمات المرأة إلى عبء يثقل كاهل السوريات؟

فرح درويش

لم تعد مستلزمات المرأة في سوريا تندرج ضمن قائمة الاحتياجات التي يمكن تأمينها بسهولة، بل تحولت في السنوات الأخيرة إلى عبء اقتصادي إضافي يفرض على آلاف النساء خيارات قاسية بين تلبية احتياجاتهن الشخصية أو توجيه ما تبقى من الدخل المحدود إلى الغذاء والدواء ومتطلبات الأسرة الأساسية.

ومع استمرار ارتفاع الأسعار وتراجع القدرة الشرائية، باتت كثير من النساء عاجزات عن شراء منتجات العناية الشخصية والنظافة الأساسية، الأمر الذي لم يعد ينعكس على مظهرهن فحسب، بل امتد ليؤثر على صحتهن الجسدية والنفسية ومشاركتهن الاجتماعية.

وتشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن مئات الملايين من النساء والفتيات حول العالم يعانين من نقص الوصول إلى منتجات النظافة الصحية، فيما يُقدَّر أن أكثر من 500 مليون امرأة وفتيات يتأثرن بفقر الدورة الشهرية عالمياً.

ويُعرّف فقر النظافة الشخصية بأنه عدم القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية للنظافة اليومية بسبب الفقر أو ضعف الدخل أو غياب البنية التحتية، ما يؤدي إلى تراجع القدرة على الحفاظ على النظافة الجسدية والصحة العامة والكرامة الإنسانية.

وترى الباحثة الاجتماعية سمر علي في حديثها لـ"963+" أن الأزمة تجاوزت حدود الجانب المادي، لتصبح قضية تمس كرامة المرأة وصحتها بشكل مباشر، موضحة أن ارتفاع أسعار مستلزمات النظافة الشخصية، من الفوط الصحية والشامبو والكريمات إلى الملابس الداخلية، لم يعد يُنظر إليه على أنه تراجع في مستوى الرفاهية، بل تحول إلى معضلة يومية تعيشها النساء، وخاصة ضمن الأسر محدودة الدخل.

وتشير علي إلى أن الكثير من النساء أصبحن يلجأن إلى بدائل منخفضة الجودة أو غير آمنة بسبب عدم القدرة على شراء المنتجات المناسبة، ما ينعكس سلباً على صحتهن ويزيد من احتمالية الإصابة بمشكلات صحية متعددة.

كما دفعت الظروف الاقتصادية بعض النساء إلى الانسحاب من الأنشطة الاجتماعية بسبب عدم قدرتهن على شراء ملابس جديدة أو الاهتمام بمظهرهن بالشكل الذي اعتدن عليه.

وتؤكد أن أولويات الإنفاق داخل الأسرة السورية تغيرت بشكل جذري خلال السنوات الأخيرة، إذ باتت الحصة الأكبر من الدخل مخصصة للطعام والدواء ومستلزمات التعليم، في حين تراجعت مستلزمات المرأة إلى مراتب متأخرة.

وأصبحت مستحضرات التجميل والعناية بالبشرة من أول البنود التي يتم الاستغناء عنها، تليها الملابس الجديدة وخدمات التجميل، وصولاً إلى شراء أنواع أقل جودة من المستلزمات الصحية الضرورية.

> إن استمرار هذا الواقع لفترات طويلة قد يخلّف آثاراً اقتصادية واجتماعية عميقة

ولا يقتصر أثر هذه الأزمة على الجانب المادي فقط، فبحسب الباحثة الاجتماعية، فإن حرمان المرأة من أبسط احتياجاتها الشخصية يترك آثاراً نفسية عميقة، تتمثل في تراجع الثقة بالنفس والشعور بالإهمال وفقدان جزء من الإحساس بالأنوثة. كما أن الضغوط المستمرة الناتجة عن العجز عن تأمين الاحتياجات الأساسية قد تؤدي إلى حالات من القلق والإحباط واضطرابات النوم، فضلاً عن انعكاساتها على العلاقات الأسرية والاستقرار النفسي داخل المنزل.

وفي مواجهة هذا الواقع، طورت النساء السوريات وسائل متعددة للتكيف مع ارتفاع الأسعار، من بينها العودة إلى الوصفات المنزلية واستخدام الزيوت الطبيعية للعناية بالشعر والبشرة، إضافة إلى الشراء الجماعي لبعض المنتجات بأسعار أقل، وإعادة تدوير الملابس والمستلزمات القديمة، فضلاً عن ترشيد الاستهلاك إلى أقصى حد ممكن.

من جانبه، يرى المحلل الاقتصادي رفعت جابر في حديثه لـ"963+" أن ارتفاع أسعار مستلزمات المرأة لا يمكن فصله عن المشهد الاقتصادي العام، إذ تتأثر هذه المنتجات بمجموعة من العوامل المتشابكة، أبرزها ارتفاع تكاليف الاستيراد والشحن وأسعار المواد الأولية والطاقة، إضافة إلى تقلبات أسعار الصرف وتراجع القدرة الإنتاجية المحلية.

ويشير إلى أن نسبة كبيرة من مستحضرات التجميل ومنتجات العناية الشخصية تعتمد بشكل مباشر أو غير مباشر على مواد أولية مستوردة، ما يجعل أسعارها أكثر عرضة للتقلبات الاقتصادية. كما أن ارتفاع تكاليف النقل والتوزيع والضرائب ينعكس بدوره على السعر النهائي الذي تتحمله المستهلكة.

ويؤكد المحلل الاقتصادي أن المشكلة لا تكمن فقط في ارتفاع الأسعار، وإنما في اتساع الفجوة بين الدخل وتكاليف المعيشة. فمع بقاء الأجور عند مستويات محدودة وارتفاع أسعار السلع والخدمات بشكل متواصل، تصبح الأسرة مضطرة إلى إعادة ترتيب أولوياتها والتخلي عن عدد من الاحتياجات التي كانت تعتبر سابقاً جزءاً طبيعياً من الحياة اليومية.

وتظهر انعكاسات ذلك بوضوح لدى النساء، إذ تتحول منتجات العناية الشخصية تدريجياً من احتياجات أساسية إلى سلع مؤجلة الشراء، في وقت تذهب فيه الحصة الأكبر من دخل الأسرة لتغطية الغذاء والدواء والتعليم والسكن.

وفي استطلاع لآراء عدد من النساء، تحدثت سمر شاليش (في الثلاثينيات من عمرها وهي موظفة) عن معاناتها مع ارتفاع الأسعار، قائلة لـ"963+": "راتبي بالكاد يكفي المصاريف الأساسية للمنزل، لذلك أصبحت أشتري مستلزمات العناية الشخصية عند الضرورة القصوى فقط، وحتى بعض المنتجات التي كنت أستخدمها بشكل دائم أصبحت أؤجل شراءها لأشهر."

أما ظلال درويش وهي (طالبة جامعية) فتقول لـ"963+" إن مصروفها الشهري لم يعد يكفي لتغطية احتياجاتها الدراسية والشخصية معاً، مضيفة: "أضطر دائماً للبحث عن المنتجات الأرخص سعراً، وأحياناً أتنازل عن شراء بعض المستلزمات لأن الأولوية تكون للمواصلات أو متطلبات الجامعة."

وفي حديث آخر، أوضحت شادية عبد الرحمن وهي (أربعينية وربة منزل وأم لثلاثة أطفال) أن جميع موارد الأسرة باتت تذهب لتأمين احتياجات الأبناء، مشيرة إلى أنها تؤجل شراء احتياجاتها الشخصية باستمرار. وتقول لـ"963+": "عندما يكون لديك أطفال، تصبح كل المصاريف موجهة لهم أولاً، أما احتياجاتي فأستطيع تأجيلها مهما كانت ضرورية."

بينما لفتت منى صوان وهي (سيدة متقاعدة) إلى أن دخلها المحدود لم يعد يسمح بشراء الكثير من المنتجات التي كانت تعتبرها أساسية سابقاً، مؤكدة أنها أصبحت تكتفي بالحد الأدنى من المستلزمات الشخصية.

ويؤكد المحلل الاقتصادي رفعت جابر أن استمرار هذا الواقع لفترات طويلة قد يخلّف آثارا اقتصادية واجتماعية عميقة، إذ يدفع النساء نحو استخدام بدائل أقل جودة، ويزيد من الأعباء الصحية مستقبلاً، كما ينعكس على مشاركتهن في الحياة العامة وسوق العمل.

أما الباحثة الاجتماعية سمر علي فتحذر من أن استمرار ارتفاع أسعار مستلزمات المرأة قد يؤدي إلى تفاقم ما يعرف بـ"تأنيث الفقر"، حيث تتحمل النساء العبء الأكبر من إجراءات التكيف والتقشف داخل الأسرة، ما يحد من فرصهن في التعليم والتطوير المهني والمشاركة المجتمعية.

وتؤكد أن القضية لم تعد مرتبطة بمستحضرات التجميل أو المظاهر الخارجية كما يعتقد البعض، بل أصبحت مرتبطة بحق المرأة في الحفاظ على صحتها وكرامتها وحضورها الاجتماعي. فالعناية الشخصية ليست ترفاً، بل جزء من الاحتياجات الأساسية التي تضمن للمرأة حياة صحية ومتوازنة.

يشير خبراء الصحة العامة إلى أن نقص أو غياب الوصول إلى مستلزمات النظافة الصحية أثناء الدورة الشهرية لا يقتصر على إزعاج يومي، بل يرتبط مباشرة بمخاطر صحية متعددة تشمل الجهازين التناسلي والبولي، إضافة إلى آثار جلدية ونفسية طويلة الأمد.

وتوضح الدراسات أن استخدام بدائل غير آمنة أو غير مخصصة للنظافة الصحية، مثل الأقمشة غير المعقمة أو إعادة استخدام مواد غير نظيفة، في سياقات الفقر أو الأزمات، يرتبط بارتفاع احتمالات الإصابة بـ التهابات الجهاز التناسلي والبولي مثل التهاب المهبل البكتيري والتهابات المسالك البولية، نتيجة التعرض للبكتيريا والرطوبة وعدم توفر شروط النظافة الأساسية مثل الماء والصابون والتبديل المنتظم للفوط الصحية.

وفي ظل استمرار التحديات الاقتصادية، تبقى النساء السوريات في مواجهة يومية مع معادلة صعبة تجمع بين ارتفاع الأسعار وتراجع الدخل، بينما تتحول أبسط المستلزمات التي كانت متاحة للجميع إلى عبء إضافي يثقل كاهلهن، ويجعل من تأمينها تحدياً جديداً يضاف إلى سلسلة التحديات التي فرضتها سنوات طويلة من الأزمات الاقتصادية والمعيشية.

الحبيب إياد عرسان..

طفل سوري يبرمج المستقبل

فرح درويش

في الوقت الذي يقضي فيه معظم الأطفال ساعات طويلة في استخدام تطبيقات التواصل الاجتماعي أو ممارسة الألعاب الإلكترونية، اختار الطفل السوري الحبيب إياد عرسان أن يسلك طريقاً مختلفاً تماماً. فبدلاً من الاكتفاء باستخدام التطبيقات، قرر أن يصنع تطبيقه الخاص، وأن يحوّل أفكاره إلى مشاريع واختراعات وإنجازات جعلت اسمه يتردد في الأوساط العلمية والتقنية رغم صغر سنه.

الحبيب، الذي لم يتجاوز الحادية عشرة من عمره، استطاع أن يلفت الأنظار بإنجازات متتالية في مجالات البرمجة والبحث العلمي والاختراع، حتى بات يوصف بأنه أحد أبرز المواهب السورية الشابة، ومرشحاً لدخول موسوعة غينيس للأرقام القياسية بصفته أصغر مخترع ومبرمج وباحث علمي في العالم.

ورغم الألقاب الكبيرة التي تسبق اسمه أينما ذهب، يؤكد الحبيب أن الأمر لا يقتصر على الشعور بالفخر فقط، بل يحمل معه مسؤولية كبيرة تدفعه إلى تقديم المزيد. فعندما يُوصف بأنه "طفل عبقري"، يقول إن هذا الوصف يمنحه السعادة، لكنه في الوقت نفسه يشعره بمسؤولية مضاعفة، لأن كل إنجاز جديد يحققه يدفعه للتفكير بإنجاز آخر أكثر أهمية وفائدة للمجتمع.

"الحبيب تشات".. فكرة تحولت إلى واقع

أحدث إنجازات الحبيب كان إطلاق تطبيق "الحبيب تشات"، وهو تطبيق للتواصل الاجتماعي صممه وطورّه بنفسه ليقدم خدمات مشابهة لتطبيقات المراسلة العالمية، مع إضافة مجموعة من الميزات التي تمنحه خصوصية مختلفة. وراء هذا التطبيق قصة من العمل المتواصل امتدت لأشهر طويلة. فالحبيب يكشف في حواره لـ"963+" أنه أمضى ستة أشهر كاملة في تطوير المشروع، واجه خلالها العديد من العقبات والتحديات التقنية أثناء البرمجة وعمليات الاختبار.

ويصف اللحظة التي نجحت فيها النسخة الأولى من التطبيق بأنها من أجمل اللحظات في حياته، قائلاً إن سعادته كانت كبيرة جداً عندما تمكن التطبيق من تنفيذ المراسلات والمكالمات والوظائف الأساسية بنجاح، لأن ما شاهده أمامه كان ثمرة جهد طويل وعمل متواصل لم يتوقف طوال تلك الفترة.

ويؤكد أن فكرة التطبيق جاءت من رغبته في تقديم شيء جديد في مجال التواصل الاجتماعي، إذ كانت لديه عدة أفكار ومشاريع، لكنه وجد أن مشروع "الحبيب تشات" هو الأكثر قدرة على تحقيق الفائدة للمستخدمين.

ويضيف أن التطبيق لا يعتمد فقط على سهولة الاستخدام، بل يضم مزايا متعددة تتعلق بالأمان وحماية البيانات، إلى جانب خدمة "الصديق الذكي" المعتمدة على تقنيات الذكاء الاصطناعي، فضلاً عن وجود محفظة إلكترونية وعدد من الخدمات الإضافية التي تمنحه مزايا مختلفة عن التطبيقات التقليدية.

طفل يعيش طفولته.. لكن بطريقة منظمة

ورغم الصورة التي قد يرسمها البعض عن طفل يقضي حياته كلها أمام شاشة الحاسوب، فإن الحبيب يؤكد أنه يعيش حياة طبيعية تشبه حياة بقية الأطفال.

فهو يمارس الألعاب والهوايات ويخصص وقتاً للترفيه واللعب، لكنه يعتمد على تنظيم وقته بشكل دقيق بين الدراسة والنشاطات اليومية والقراءة والعمل على برامجه وأفكاره الجديدة.

ويقول إن السر لا يكمن في العمل لساعات طويلة فقط، بل في حسن استثمار الوقت، بحيث يجد مساحة لكل جانب من جوانب حياته دون أن يطغى جانب على آخر.

كما يوضح أنه، مثل أي طفل آخر، يمتلك ألعاباً مفضلة ويستمتع بممارستها بانتظام، مؤكداً أن حياته لا تدور بالكامل حول البرمجة والاختراعات كما يعتقد البعض.

العقبات جزء من رحلة النجاح

ورغم الإنجازات الكبيرة التي حققها في سن مبكرة، لم تكن الطريق أمام الحبيب سهلة أو خالية من التحديات.

فهو يرى أن أكبر الصعوبات التي تواجهه تتمثل في عدم توفر بعض الأدوات والإمكانيات التي يحتاجها لتنفيذ أفكاره ومشاريعه.

ويشير إلى أنه في كثير من الأحيان يمتلك الفكرة والحلول العلمية اللازمة، لكنه يصطدم بصعوبة الحصول على بعض المتطلبات التقنية أو الأدوات الضرورية لإكمال العمل بالشكل الذي يطمح إليه.

ومع ذلك، يؤكد أن هذه العقبات لا تدفعه إلى التراجع، بل تشجعه على البحث عن حلول بديلة والاستمرار في المحاولة حتى يصل إلى النتيجة المطلوبة.

الأب.. أول من يسمع الخبر

وراء كل طفل ناجح بيئة داعمة تؤمن بقدراته وتشجعه على الاستمرار، والحبيب لا يخفي الدور الكبير الذي يلعبه والده في رحلته العلمية.

فعندما يحقق إنجازاً جديداً أو ينتهي من مشروع أو اختراع، يكون والده أول شخص يشاركه الخبر.

ويقول إن السبب في ذلك يعود إلى ثقته برأي والده ونصائحه، إذ يحرص دائماً على الاستماع إلى ملاحظاته وتوجيهاته التي تساعده على تطوير أفكاره وتحسين أعماله.

ويبدو واضحاً من حديثه أن الدعم الأسري كان عاملاً أساسياً في صقل موهبته وتحويل أفكاره إلى مشاريع واقعية حققت حضوراً واسعاً.

من الاختراع إلى غينيس

ومن بين المحطات المهمة في مسيرة الحبيب، ترشحه لدخول موسوعة غينيس للأرقام القياسية، وهو إنجاز يصفه بأنه شعور جميل وفخر كبير.

ويؤكد أن ما يسعده أكثر من أي لقب أو جائزة هو أن يتمكن من تقديم إنجاز يحمل اسم سوريا والعالم العربي إلى المحافل الدولية.

ورغم ذلك، يشير إلى أنه لم يبدأ رحلته بهدف الحصول على الجوائز أو الأرقام القياسية، بل كان هدفه الأساسي منذ البداية هو تقديم أفكار واختراعات يمكن أن تفيد الناس وتسهم في خدمة المجتمع.

ويقول إن الجوائز والتكريمات تأتي كنتيجة طبيعية للعمل الجاد، لكنها لم تكن يوماً الدافع الأول وراء ما يقوم به.

> السوشال ميديا قرّبت المغتربين، لكنها خلقت نوعاً من المقارنة والضغط

الذكاء.. موهبة تحتاج إلى المعرفة

وعندما يُسأل عن رأيه في الذكاء، وهل هو موهبة فطرية أم مهارة يمكن اكتسابها، يجيب بأن الأمر يجمع بين الاثنين معاً.

فمن وجهة نظره، الذكاء نعمة وعطاء من الله، لكنه يحتاج إلى العلم والمعرفة والرعاية حتى ينمو ويتطور بالشكل الصحيح.

ويؤكد أن القراءة لعبت دوراً محورياً في تكوين شخصيته العلمية، إلى جانب الدراسة المدرسية، إذ ساعدته الكتب على توسيع مداركه والتعرف على مجالات وعلوم متعددة ربما لا تتوفر ضمن المناهج الدراسية التقليدية.

ويعتبر أن التعلم المستمر هو المفتاح الحقيقي لتطوير القدرات واكتشاف الإمكانات الكامنة لدى الإنسان.

اختراع واحد لتغيير العالم

وعلى الرغم من امتلاكه عشرات المشاريع والأفكار العلمية، فإن إجابة الحبيب عن سؤال يتعلق بالاختراع الذي يتمنى تقديمه للعالم كانت مفاجئة وبسيطة في الوقت نفسه. فعندما طلب منه اختيار اختراع واحد يمكن أن يحل مشكلة عالمية، لم يتحدث عن التكنولوجيا أو الذكاء الاصطناعي أو الطاقة، بل اختصر إجابته بكلمة واحدة فقط: "السلام". هذه الإجابة تعكس جانباً إنسانياً في شخصية الطفل المخترع، وتظهر أن اهتمامه لا يقتصر على العلوم والتقنيات، بل يمتد إلى القضايا الإنسانية الكبرى التي تشغل العالم.

أحلام أكبر من العمر

ورغم ما حققه حتى الآن، يؤكد الحبيب أن لديه أحلاماً كثيرة يتمنى تحقيقها خلال السنوات المقبلة.

ويشير إلى أن الاختراع جزء من طموحاته المستقبلية، لكنه ليس الحلم الوحيد، إذ يسعى إلى تقديم مشاريع وأفكار تخدم الإنسانية وتساهم في تحسين حياة الناس.

وعندما يتحدث عن مستقبله بعد عشر سنوات، يبدو واثقاً من مواصلة الطريق نفسه، طريق العلم والمعرفة والعمل، مع الإيمان بأن الاجتهاد والمثابرة هما السبيل لتحقيق الأهداف.

رسالة إلى أطفال سوريا والعالم

وفي ختام حديثه، يوجه الحبيب رسالة إلى الأطفال الذين يشعرون بأن أحلامهم أكبر من أعمارهم، مؤكداً أن كل طفل يمتلك موهبة أو قدرة خاصة منحه الله إياها.

ويرى أن المهمة الحقيقية تكمن في اكتشاف هذه الموهبة والعمل على تطويرها من خلال التعلم والقراءة والسعي إلى المعرفة وفهم العالم من حولنا.

كما يشدد على أهمية تنظيم الوقت بين الدراسة واللعب والهوايات والتعلم، لأن التوازن هو الطريق الأفضل لبناء شخصية ناجحة ومفيدة للمجتمع.

وبين طفل يحمل ألعاباً مفضلة كأي طفل آخر، ومخترع يطور تطبيقات وأفكاراً علمية تثير اهتمام المختصين، يواصل الحبيب إياد عرسان كتابة فصل جديد من قصته الاستثنائية، قصة تؤكد أن العمر ليس معياراً للإنجاز، وأن الأحلام الكبيرة يمكن أن تبدأ من مقعد دراسي صغير، لكنها قادرة على الوصول إلى العالم بأسره.

صحيفة سياسية – اقتصادية – ثقافية - اجتماعية منوّعة، تغطّي الحدث السوري وتقاطعاته مع الملفات العربية والإقليمية والدولية، وتقدم مادة صحفية تتوخى الصدقية والموضوعية، وتدعم حقوق الإنسان ونشر الديموقراطية، وتنبذ خطاب الكراهية.

رئيس التحرير: إبراهيم مراد
مدير تحرير: عمار زيدان
سكرتير التحرير: معاذ الحمد
مسؤول العلاقات العامة: روج موسى
تصميم وإخراج: عبد المعين حمص

963+ www.963media.com